# أثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية في الإفصاح الملائم عن المعلومات المالية وتحسين جودتها لترشيد ودعم إتخاذ القرارات "دراسة ميدانية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية"


إعداد

د. محمد السيد محمد أبوزيد

مدرس المحاسبة - قسم المحاسبة

معهد راية العالى للإدارة والتجارة الخارجية



## مجلة راية الدولية للعلوم التجارية

دورية علمية محكمة

المجلد (٢) . العدد (٧) . اكتوبر ٢٠٢٣

https://www.rijcs.org/

## الناشر

معهد راية العالي للإدارة والتجارة الخارجية بدمياط الجديدة

المنشأ بقرار وزير التعليم العالي رقم ٤٨٩٠ بتاريخ ٢٢ أكتوبر ٢٠١٨ بجمهورية مصر العربية

# أثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية في الإفصاح الملائم عن المعلومات المالية وتحسين جودتها لترشيد ودعم إتخاذ القرارات "دراسة ميدانية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية"

إعداد

د. محمد السيد محمد أبوزيد

مدرس المحاسبة ـ قسم المحاسبة

معهد راية العالى للإدارة والتجارة الخارجية

## الملخص

استهدف البحث دراسة دور معايير التقارير المالية الدولية في تحسين جودة المعلومات المالية لترشيد قرارات أصحاب المصلحة، ولتحقيق هدف البحث واختبار فروضه قام الباحث بإجراء دراسة ميدانية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية من خلال التطبيق على عينة مكونة من مجموعة من العاملين بتلك الشركات والبالغ عددها ٣٩٢ مفردة،

وقد استعان الباحث بالمنهج الوصفي التحليلي، وذلك باستعراض الأدبيات المتعلقة بموضوع الدراسة، كما اعتمد على قائمة استقصاء أعدت خصيصاً لتجميع بيانات الدراسة، كما تم الاستعانة بأسلوب العينة العشوائية المنتظمة، واستخدم البرنامج الإحصائي SPSS-V26، وقد أجري التحليل باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة، كأساليب الإحصاء الوصفي، ونماذج الانحدار وتحليل المسار، وقد خلصت الدراسة لعدة نتائج أهمها: أنه يوجد تأثير طردي معنوي لتبني معايير التقرير المالي الدولية بأبعادها الخاصة بالاعتراف والقياس والعرض والافصاح على تحسين جودة التقارير المالية بما يحقق الميزة التنافسية للشركات، كما يوجد تأثير طردي معنوي لتبني معايير التقرير المالي الدولية بأبعادها الخاصة بالاعتراف والقياس والعرض والافصاح على

ترشيد ودعم قرارات الأطراف ذوي المصلحة. وقد أوصت الدراسة بمجموعة من التوصيات منها: ضرورة زيادة الوعي الاستثماري المناسب للمستثمرين والشركات الاستثمارية على ما يحققه تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) من منافع استثمارية عديدة، وضرورة قيام الشركات بتوفير كادر مؤهل علمياً ومهنياً من خلال عقد دورات تدريبية وورش عمل للعاملين لديها والاستعانة بخبراء في مجال المعايير الدولية (IFRS) بهدف تطوير كفاءة معدي القوائم المالية لكي يكونوا قادرين على كيفية تطبيق هذه المعايير وما يرتبط بها من أمور فنية وعلمية وعملية.

**الكلمات المفتاحية**: معايير التقارير المالية الدولية، جودة المعلومات المالية، ترشيد قرارات أصحاب المصلحة، الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

**مقدمة:**

يسعى أصحاب المصالح للإستفادة من المعلومات المالية التي يحصلون عليها من مخرجات المحاسبة المالية التي تعكس نتائج معالجة المعاملات والأحداث الاقتصادية للشركة، حيث يتم تقييم الأداء الاقتصادي والإداري للشركة واستخدام تلك المعلومات في ترشيد القرارات المختلفة التي يتم اتخاذها، وحتى يتم ذلك يجب أن تتسم تلك المعلومات بجودة عالية وأن تكون ملائمة لاحتياجات أصحاب المصلحة، وحتى يتحقق ذلك سعت معايير IFRS للمساهمة في الإفصاح عن معلومات محاسبية آنية أكثر شمولية ودقة، الأمر الذي يترتب عليه تحسين تلك المعلومات وزيادة قابليتها للمقارنة (Vidal-García and Vidal, 2020)، وذلك لتخفيض المخاطر وتمكين أصحاب المصالح من تقييم أداء الشركة بصورة صحيحة ومن ثم إتخاذ قرارات رشيدة، الأمر الذي يؤدي في النهاية لزيادة الكفاءة الاقتصادية للأسواق المالية (Ibikunle et al., 2020).

ولذلك كان لمعايير IFRS دور كبير وأثر واضح على جودة المعلومات المالية حيث أدى تبني الشركات لتلك المعايير إلى تحسين القوة التفسيرية للأرقام المحاسبية وتعزيز شفافية التقارير المالية وزيادة قابليتها للمقارنة ومن ثم إرتفاع جودة المعلومات المالية التي ستؤدي في النهاية إلى ترشيد قرارات أصحاب المصالح وكذلك زيادة كفاءة الأسواق المالية (Key and Kim,2020; Dang et al., 2020)

**مشكلة الدراسة:**

تساهم المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) في الإفصاح عن معلومات مالية أكثر شمولية ودقة مما يؤدي إلي تحسين ملائمتها وزيادة قابليتها للمقارنة وبالتالي ترشيد قرارات أصحاب المصالح الأمر الذي ترتب عليه زيادة الكفاءة الاقتصادية للأسواق المالية.

ولقد ظهر جدل كبير لتبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) بشأن المنافع والتكاليف المترتبة على هذا التبني، وأكدت بعض الدراسات على أن تبني تلك المعايير يؤدي إلى تحسين القوة التفسيرية للأرقام وتعزيز شفافية التقارير المالية وبالتالي زيادة جودة المعلومات المالية، وبالرغم من ذلك أشارت بعض التقارير إلى أن تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) لم يحسن جودة المعلومات المالية التي تم الإفصاح عنها وذلك بسبب إفتقادها للقواعد التفصيلية التي توضح كيفية تطبيقها، حيث أن تطبيق معايير محاسبية مرتفعة الجودة قد يساهم في تحسين جودة المعلومات المالية ولكنه ليس شرطاً كافياً لضمان ذلك.

وهناك مجموعة من المتغيرات التي تؤثر على جودة المعلومات المالية بجانب تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS)، وتتمثل مجموعة من المتغيرات في الخصائص التشغيلية للشركات كحجم الشركة وجودة المراجعة، أما بشأن العلاقة بين تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) وجودة المعلومات المالية فإنه يجب إجراء المزيد من البحوث التي تتناول هذه العلاقة.

ومن ثم فإن مشكلة البحث تتمثل في ضرورة بيان العلاقة بين تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) وبين تحسين جودة المعلومات المالية وأثر ذلك في ترشيد قرارات أصحاب المصالح.

**ويمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤلات التالية:**

١ ــ هل يمكن أن يكون هناك دور لتبني معايير التقارير المالية الدولية IFRS على تحسين جودة المعلومات المالية؟

٢ ــ هل يمكن أن يكون هناك دور لتبني معايير التقارير المالية الدولية IFRS على ترشيد قرارات أصحاب المصالح؟

٣ ــ هل التقارير المالية التي تعد دون تبني معايير التقارير المالية الدولية IFRS تفي بإحتياجات مستخدمي المعلومات في كافة القطاعات؟

٤ . ماهى عناصر جودة التقارير المالية التي يرغبها مستخدمي المعلومات وأصحاب المصالح؟

**هدف البحث:**

يتمثل هدف البحث في بيان ماهية معايير التقارير المالية الدولية IFRS ودراسة أثر تبني الشركات لمعايير التقارير المالية الدولية IFRS في تحسين جودة المعلومات المالية لترشيد قرارات أصحاب المصالح، وذلك من خلال إجراء دراسة ميدانية على عينة من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية ويمكن تبويب هذا الهدف إلى هدفين فرعيين هما على التوالي:

١ ــ بيان أثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية IFRS في تحسين جودة المعلومات المالية من خلال الإفصاح الملائم.

٢ . بيان أثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية IFRS في ترشيد ودعم إتخاذ القرارات.

**أهمية البحث:**

**١ .الأهمية العلمية للبحث:**

تنبع أهمية البحث من كونه إمتداد للدراسات السابقة التي استعرضت هذا الموضوع، خاصة وأن هناك ندرة للدراسات التطبيقية التي تعرضت لهذا الموضوع الهام؛ الأمر الذي دعى الباحث لإجراء هذه الدراسة في محاولة منه لسد هذه الفجوة البحثية من خلال إتباع منهجية بحث متكاملة.

**٢ .الأهمية العملية للبحث:**

تنبع أهمية البحث من ضرورة إظهار أثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية في الإفصاح الملائم عن المعلومات المالية وتحسين جودتها لترشيد ودعم إتخاذ القرارات للشركات المقيدة بالبورصة المصرية من خلال الإفصاح الملائم؛ وتوفير بيانات ومعلومات موثوقة تساعد في ترشيد ودعم اتخاذ القرارات للأطراف المستفيدة من هذه البيانات والمعلومات، كما يستمد البحث أهميته العملية من أنه يختبر أثر قيام الشركات بتبني وتطبيق معايير التقارير المالية الدولية IFRS في تحسين جودة المعلومات المالية؛ وما يترتب على ذلك من ترشيد ودعم لقرارات أصحاب المصالح من خلال توفير بيانات ومعلومات ملائمة وموثوقة.

**حدود البحث:**

يقتصر البحث على بيان أثر ودور تبني الشركات المقيدة بالبورصة المصرية لتطبيق معايير التقارير المالية الدولية IFRS في في الإفصاح الملائم عن المعلومات المالية لتحسين جودة المعلومات المالية لهذه الشركات، وتتمثل الحدود الزمنية للبحث عن الفترة الزمنية التي تمتد من عام ٢٠١٨

حتى عام ٢٠٢٢، ومن ثم يخرج عن نطاق البحث دراسة واختبار أية محددات أخرى لجودة المعلومات المالية بخلاف تبني معايير التقارير المالية الدولية IFRS.

**فروض الدراسة:**

**في ضوء طبيعة الدراسة وأهميتها وأهدافها، فإن فروضها تتمثل في الأتي:**

- **الفرض البحثي الأول:** "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتبنى تطبيق معايير التقارير المالية الدولية IFRS في الإفصاح الملائم عن المعلومات المالية على تحسين جودتها وتحقيق ميزة تنافسية للشركات المقيدة في البورصة المصرية".
- **الفرض البحثي الثاني:** "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتبنى تطبيق معايير التقارير المالية الدولية IFRS على ترشيد ودعم قرارات أصحاب المصالح".

**منهجية الدراسة:**

في ضوء طبيعة الدراسة وأهميتها وأهدافها وفروضها وحدودها وكذلك الخطة المقترحة للدراسة، فإن منهج الدراسة المستخدم هو المنهج العلمي المتكامل بشقيه (الاستنباطي والاستقرائي)، من خلال مناقشة وقراءة البحوث والدراسات العلمية في مجال إستخدام معايير التقارير المالية الدولية IFRS لتطوير أداء التقارير المالية وتحسين جودة المعلومات المالية للشركات المقيدة في البورصة المصرية، أما في الدراسة العملية فتم إستخدام المنهج التحليلي من خلال أسلوب الإستقصاء حيث تم الإعتماد على إستمارة إستبيان لجمع البيانات الأولية التى تم إعدادها في ضوء الدراسات السابقة والجانب النظري.

**البحوث والدراسات السابقة:**

قام الباحث باستعراض الدراسات والبحوث السابقة والتي توافرت في الأدب المحاسبي سواء في المراجع العربية أو الأجنبية أو على شبكة المعلومات الدولية والتي اهتمت سواء بمعايير التقارير المالية الدولية IFRS بصفه عامة أو بدورها في تحسين جودة المعلومات المالية للقوائم المالية للشركات؛ وتوفير بيانات ومعلومات موثوقة تساعد في ترشيد اتخاذ القرارات للأطراف المستفيدة من هذه البيانات بصفة خاصة باعتبار أن ذلك هام لإظهار القوائم المالية والحسابات الختامية للشكات على حقيقتها وبالصورة التي يثق في بياناتها ومعلوماتها كل مستخدميها سواءاً الداخليين أو الخارجيين، وذلك للوقوف على ما توصل إليه الباحثون في هذه الدراسات من نتائج وتوصيات يمكن الاستفادة بها في تناول موضوع البحث ولبيان مدى إتفاقها أو اختلافها معه، وللتعرف على نواحى القصور والثغرات التي اعترت تلك الدراسات، والتي تعد في نفس الوقت دوافع قوية وراء اختيار موضوع البحث وتأكيداً على قاعدة البدء من حيث إنتهى الأخرون.

**ونظراً لتطبيق البحث بشكله المتكامل على الشركات المقيدة في سوق المال، فقد استدعي ذلك الباحث ترتيب تلك الدراسات ترتيباً زمنياً من الأقدم للأحدث وذلك على النحو التالي:**

**دراسة مليجى، (٢٠١٣) بعنوان "أثر التحول إلى معايير التقارير المالية الدورية على جودة المعلومات المحاسبية في بيئة الأعمال السعودية":** تهدف الدراسة إلى إختبار أثر التحول إلى معايير التقارير المالية الدولية على جودة المعلومات المحاسبية وقيمة الشركات المسجلة من جهه وتحليل إنعكاسات ذلك على قرارات المستثمرين في بيئة الأعمال السعودية، وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثير إيجابى على جودة المعلومات المحاسبية في تخفيض المستحقات الكلية ووجود تأثير

إيجابي لهذه المعايير على قيمة الشركات المسجلة، كما توصلت إلى أن معايير التقارير المالية الدولية تؤثر على قرارات المستثمرين حيث تعطى لهم إشارة إيجابية للمستثمر عن الأداء المالى للشركة.

**دراسة عبد الرحمن، (٢٠١٧) بعنوان "تحليل العلاقة بين تطبيق حوكمة الشركات وحوكمة تكنولوجيا المعلومات و أثرها على زيادة جودة المعلومات المحاسبية":** هدفت الدراسة بشكل رئيسي إلى بيان أثر تطبيق حوكمة الشركات وحوكمة تكنولوجيا المعلومات على زيادة جودة المعلومات المحاسبي، أثبت نتائج البحث أنه يوجد ارتباط علاقة بين تطبيق حوكمة الشركات وحوكمة تكنولوجيا المعلومات المحاسبية، حيث تعتبر حوكمة تكنولوجيا المعلومات جزء من حوكمة الشركات وامتداد لها وأدى تطبيقها في شركات الخدمات المدرجة في البورصة إلى زيادة جودة المعلومات المحاسبية.

**دراسة أحمد، (٢٠١٨) بعنوان "نموذج مقترح لقياس جودة المعلومات المحاسبية كمدخل لرفع كفاءة سوق الأوراق المالية في ضوء IFRS":** تهدف الدراسة إلى تحليل مستوى جودة المعلومات المحاسبية وتحليل نماذج قياس مستوى جودة المعلومات المحاسبية وتحليل نماذج قياس كفاءة سوق الأوراق المالية وقياس جودة المعلومات المحاسبية في ضوء IFRS، وقد توصلت الدراسة إلى أن المعلومات المحاسبية التى تعد وفقاً لمعايير التقارير الدولية تتمتع بخاصية التمثيل الصادق بصورة أعلى من التقارير التى تعد وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية كما تتمتع المعلومات المحاسبية التى تعد وفقاً للمعايير الدولية بخاصية الرقابة أعلى من التى تعد وفقاً للمعايير المصرية.

**دراسة إبراهيم، (٢٠١٩) بعنوان "المحاسبة القضائية كآلية لضبط وتطوير أداء التقارير المالية في ضوء معايير إعداد التقارير المالية IFRS"**: تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على مفهوم المحاسبة القضائية وأهميتها وأهدافها فضلاً عن مفهوم جودة التقارير المالية وخصائصها وأنواعها وكذلك بيان دور المحاسبة القضائية في تحسين جودة التقارير المالية من خلال وضع إطار مقترح لرسم العلاقة بين المحاسبة القضائية والتقارير المالية، وأسفرت نتائج الدراسة التطبيقية إلى ظهور الحاجة إلى المحاسبة القضائية نتيجة تشعب العمليات المالية بين الشركات والتطور الاقتصادي للمشاريع وكذلك تزايد الحاجة إلى معايير التقارير المالية الدولية IFRS في ظل الاقتصاد العالمي الرقمي.

**دراسة عبد التواب، (٢٠٢٠) بعنوان "أثر التحول الرقمي نحو تطبيق تكنولوجيا سلاسل الكتل في منشآت الأعمال على تحسين جودة المعلومات المحاسبية وتعزيز فعالية حوكمة الشركات"**: هدفت الدراسة إلى دراسة وتحليل أثر التحول الرقمي نحو تطبيق تكنولوجيا سلاسل الكتل في منشآت الأعمال على تحسين جودة المعلومات المحاسبية وتعزيز فعالية حوكمة الشركات، وقد تم التوصية بضرورة التحول الرقمي نحو تطبيق تكنولوجيا المعلومات.

**دراسة عزام، (٢٠٢٠)، بعنوان "أثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية على منفعة المعلومات"**: هدفت الدراسة إلى اختبار أثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية على منفعة المعلومات المحاسبية في سوق الأوراق المالية المصرية، وتوصلت الدراسة إلى أن تطبيق معايير التقارير المالية الدولية تؤثر معنوياً في ارتفاع جودة ومنفعة المعلومات المحاسبية للتنبؤ بأسعار الأسهم وذلك في الفترة التالية لتطبيق هذه المعايير.

**دراسة زكي، (٢٠٢١) بعنوان "دراسة واختبار العلاقة بين خبرة منشأة مراقب الحسابات وكفاءة الاستثمار بالشركات المقيدة بالبورصة المصرية في ظل جودة المعلومات المحاسبية كمتغير وسيط"**: هدفت الدراسة إلى اختبار أثر العلاقة المباشرة وغير المباشرة بين خبرة منشأة مراقب الحسابات وكفاءة الاستثمار بالشركات من خلال الأثر الوسيط لجودة المعلومات المحاسبية، وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي معنوي لخبرة منشأة مراقب الحسابات ووجود تأثير سلبي معنوي لجودة المعلومات المحاسبية، كل على حده أو معاً على كفاءة الاستثمار.

**دراسة محمد، (٢٠٢١)، بعنوان "أثر الإفصاح الإختياري على الأداء المالي للشركات في ظل تبني معايير التقارير المالية الدولية IFRS"**: هدفت الدراسة إلى بيان أثر الإفصاح الإختياري على الأداء المالي للشركات في ظل تبني تطبيق معايير التقارير المالية الدولية المصرية، وتوصلت الدراسة إلى أن الشركات المسجلة بالبورصة المصرية وخاصة في المؤشر المصري تهتم بالإفصاح الإختياري وقد زاد مستوى هذا الإفصاح بعد تبني تطبيق معايير التقارير المالية الدولية في مصر.

**دراسة الحسيني، (٢٠٢١)**، بعنوان "تأثير تغيرات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على جودة المعلومات المالية، هدفت الدراسة إلى تأثير تغيرات القياس والإفصاح المحاسبي في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على جودة المعلومات المالية، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك تأثير لتغيرات الإفصاح المحاسبي في معايير الدولية لإعداد التقارير المالية على جودة المعلومات المالية، وأنه لا يوجد تأثير لتغيرات القياس في معايير الدولية لإعداد التقارير المالية إلى جودة المعلومات المالية.

**دراسة السيد، (٢٠٢١)**، "قياس أثر تطبيق معايير IFRS في ضوء آليات الحوكمة على جودة الأرباح والقدرة التفسيرية للمحللين الماليين": هدفت الدراسة توضيح العلاقات التأثيرية لمعايير التقارير المالية الدولية على جودة الأرباح وزيادة دقة التوقعات للمحللين الماليين، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج العملية والتجريبية حيث تم تحليل الدراسات السابقة ذات الصلة والإطار النظري بالاستناد إلى حجم العينة من الشركات المساهمة والمقيدة أسهمها في سوق الأوراق المالية من عام ٢٠١٦ حتى عام ٢٠١٩.

دراسة **(Cho, et al, 2021) بعنوان " IFRS adoption and stock misvaluation: Implication to Korea discount 2021, Research in International Business and Finance"**: أوضحت الدراسة إلى أنه عند تحليل الأسهم المتداولة علناً في كوريا المحيطة بتبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في عام ٢٠١١، تبين أن الفجوة بين سعر السهم وقيمة الشركة ونسبة القيمة إلى السعر (V / P) تضيق بعد اعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، وأن هذه الفجوة الضيقة يتم ملاحظتها فقط من أجل شركات V / P أعلى نجد كذلك أن إمكانية التنبؤ بعائد V / P تتناقص في فترة ما بعد IFRS باستخدام تحليل المسار نُبلغ عن المزيد من الأدلة على أن الاعتماد الإلزامي للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية يقلل من التقلبات الشخصية ويحسن حجم التداول وسيولة السوق، مما يساهم في تضييق الفجوة بين القيمة والسعر، وخلصت الدراسة إلى أن اعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية يساهم في حل خصم كوريا.

دراسة (Nurunnabi, et al, 2022) بعنوان " The impact of mandatory adoption of IFRS in Saudi Arabia": تهدف الدراسة إلى بيان ما إذا كان اعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) من قبل الشركات التي تقدم تقاريرها بموجب إطار محاسبة إسلامي مرتبطاً بإمكانية مقارنة وأهمية أكبر للتقارير المالية باستخدام عينة من الشركات السعودية المدرجة في تداول سوق الأسهم السعودية، حيث تم مقارنة الأرقام المحاسبية المُدرجة بموجب GAAP (مبادئ المحاسبة المقبولة عموماً) الصادرة عن الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين (SOCPA) والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) لنفس العام انخفض مبلغ حقوق المساهمين المبلغ عنها وصافي الدخل في التحول إلى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية نتيجة للتعديلات المتعلقة بالتوحيد والإستثمارات الإستراتيجية والممتلكات والآلات والمعدات ومزايا الموظفين والمطلوبات الأخرى، ووثقت النتائج التجريبية التي تم التوصل إليها عدة أسباب لتحسين ملاءمة التقارير المالية الموضوعة، وتمثلت النتيجة الرئيسية في أن اعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية عزز الصلة المتصورة للتقارير، بالإضافة إلى ذلك تبين أن إعداد التقارير باللغة الإنجليزية مقابل التقارير باللغة العربية قد أثر بشكل إيجابي على الملاءمة فيما يتعلق بالشفافية، وأدى إعداد التقارير بموجب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية إلى إحداث تحسينات في عملية إعداد التقارير المالية، حيث تؤكد النتائج أن تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية يمكن أن يحدث في نظام محاسبة مختلف تماماً وله آثار إيجابية على أسواق رأس المال وبيئتها المحاسبية.

دراسة (Georgakopoulos, G., Gounopoulos, D., Huang, C., Patsika, V., 2022) بعنوان " The impact of IFRS adoption on IPO management earnings forecasts in Australia": تبحث هذه الدراسة في دقة توقعات أرباح الإدارة بموجب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) في سياق الإكتتاب العام الأولي (IPO)، وقد تبين وجود انخفاضاً في أخطاء توقعات الإدارة (FEs) في أستراليا بعد التنفيذ الإلزامي للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في عام ٢٠٠٥، وتشير أدلة أخرى إلى أن توقعات أرباح إدارة الاكتتاب أصبحت أكثر تحفظاً بعد الحاجة إلى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، وأوضحت الدراسة أن المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) تمكن المستثمرين من تقييم أداء شركات الاكتتاب العام بشكل أفضل والمطالبة بعائدات أعلى من الشركات التي تبلغ عن توقعات أرباح متضخمة وغير دقيقة، وأظهرت أيضاً أن توقعات الأرباح المفرطة في التفاؤل وأخطاء التنبؤ الأكبر تؤدي إلى انخفاض أكبر في الأسعار بموجب نظام المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية بشكل عام، وتشير هذه الدراسة إلى أن المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية كمجموعة من المعايير المحاسبية عالية الجودة تعمل على تحسين جودة الإفصاح للشركات وبيئة المعلومات.

وباستقراء الدراسات السابقة اتضح للباحث أن هناك نواحي إتفاق ونواحى اختلاف بين هذه الدراسة البحثية وبين البحوث والدراسات البحثية السابقة يمكن بيانها فيما يلي:

**التعليق على الدراسات السابقة:**

هناك نواحي لإتفاق هذه الدراسة البحثية مع الدراسات والبحوث السابقة نوجزها فيما يلي:

- تناولت بعض الدراسات كل من ضرورة تدعيم ثقافة استخدام المعلومات المحاسبية عند اتخاذ وتخطيط قرار الانفاق الرأسمالى، هل تستطيع التقارير والقوائم المالية أن تساهم بشكل فعال فى مواجه مشكلة التعثر أو الفشل المالى، هل المستثمرين يدركون أهمية المعلومات المحاسبية فى اتخاذ القرارات الاستثمارية.
- لم تتطرق غالبية الدراسات السابقة إلى مدى جودة المعلومات المحاسبية بالتقارير والقوائم المالية فى ضوء معايير IFRS وأثرها على ترشيد القرارات الاستثمارية، هل تمثل القوائم والتقارير المالية المصدر الرئيسى لاتخاذ القرارات الاستثمارية فى الشركات، هل تستخدم التقارير والقوائم المالية المعدة فى ضوء IFRS فى بيئة الأعمال المصرية بكفاءة وفعالية فى اتخاذ القرارات الاستثمارية.
- ركزت معظم الدراسات على دراسة وتحليل استخدام المعلومات المحاسبية فى ترشيد قرارات الانفاق الرأسمالى، دراسة وتحليل تأثير منفعة المعلومات المحاسبية على جودة القرارارت الاستثمارية، دور المعلومات المحاسبية فى التنبؤ بالتعثر والفشل المالى فى ظل الأزمة المالية العالمية.

**نواحي الاختلاف:**

هناك نواحى اختلاف بين الدراسة البحثية والدراسات والبحوث السابقة نوجزها فيما يلي:

- تقدم الدراسة الحالية دليلاً من البيئة المصرية عن دور جودة المعلومات المحاسبية فى ترشيد قرارات المستثمرين.
- بالرغم من اتفاق الدراسات السابقة على أهمية دور جودة المعلومات المحاسبية إلا أنها لم تتناول المقدرة التفسيرية لهذه المعلومات كمؤشر لإداء الشركات وانعكاسات ذلك على قرارات المستثمرين، بما يمكنهم التخصيص الكفء للموارد وهو ما يميز الدراسة الحالية.

وبنظرة متأنية لكل من نواحي الإتفاق والاختلاف بين البحث محل الدراسة والبحوث والدراسات السابقة؛ نجد أن الفجوة البحثية تمثلت في بيان أثر الإفصاح الملائم عن المعلومات المالية من خلال تطبيق معايير التقارير المالية الدولية في تحسين جودتها لترشيد ودعم إتخاذ القرارات، وهو أمر في غاية الأهمية والحيوية، وهذا ما سيتم تناوله في البحث موضوع الدراسة.

**الإطار النظري:**

تناول الباحث الإطار النظري، والدراسات السابقة، كما يلي:

**أولاً: علاقة معايير التقارير المالية الدولية IFRS بتحسين جودة التقارير والمعلومات المالية:**

الهدف من التقرير المالي هو توفير معلومات مالية عن الشركة التي تعد التقرير والتي تكون مفيدة للمستثمرين والمقرضين والدائنين الآخرين (المستخدمين) في اتخاذ القرارات المتعلقة بتوفير الموارد للشركة، وتعتمد تلك القرارات على العوائد التي يتوقعها المستخدمون كما تعتمد

توقعاتهم بشأن العوائد على تقييمهم للمبلغ والتوقيت وعدم التأكد من التدفقات النقدية الصافية المستقبلية للشركة وإدارة الموارد الاقتصادية لها لإجراء هذه التقييمات، يحتاج المستخدمون إلى معلومات حول الموارد الاقتصادية للشركة والمطالبات ضدها والتغيرات في تلك الموارد والمطالبات، كما يحتاجون أيضاً إلى معلومات حول مدى كفاءة وفعالية مديري الكيان في أداء مسؤولياتهم لاستخدام الموارد الاقتصادية للشركة (IASB 2018، الفقرات ١,٢-١,٤).

وقد حددت الهيئة السعودية للمحاسبين القانونين بالمملكة العربية السعودية فترة ٥ سنوات تنتهى ٢٠١٧ من أجل التحول التدريجي إلى معايير التقارير المالية الدولية لتهيئة البيئة لعملية التحول إلى المعايير الدولية بما يحقق أفضل النتائج لتحسين جودة المعلومات المالية، وتهدف معايير IFRS إلى تطوير المعايير المحاسبية لتصبح ذات جودة عالية قابلة للفهم والتطبيق ولتساعد المساهمين في سوق رأس المال العالمي في إتخاذ القرارات الاقتصادية. (إبراهيم، ٢٠١٩)

ويلاحظ أن هناك بعض الدراسات التي أشارت إلى أن تبني معايير التقارير المالية الدولية IFRS لم يحسن جودة المعلومات المالية المفصح عنها لقلة القواعد التفصيلية التي توضح كيفية تطبيقها، فضلاً عن الإعتماد على الأحكام الشخصية لمعدي التقارير المالية لتفسير هذه المبادئ وتحديد كيفية تطبيق المعالجات المحاسبية وفقاً لظروف طبيعة عمل كل شركة، الأمر الذي يؤدي إلى عدم إتساق تطبيق المعايير بين الشركات وإمكانية معالجة الأحداث والمعاملات الإقتصادية المتماثلة بطريقة مختلفة، وعلى ذلك فإن تطبيق معايير محاسبية عالية الجودة قد يساهم في تحسين جودة المعلومات المالية ولكن ذلك ليس كافياً لضمان ذلك (Habib et al. 2019).

**١ . ماهية معايير التقارير المالية الدولية IFRS:**

المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS تمثل مجموعة من معايير المحاسبة التي تم تطويرها وتحديثها من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)، وتوفر المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية إطاراً مشتركاً للتقارير المالية التي تستخدمها الشركات في جميع أنحاء العالم لإعداد وتقديم بياناتها المالية، أى أنها مجموعة من الإرشادات والقواعد المحاسبية والتي تهدف إلى توحيد طريقة تقديم وإعداد التقارير المالية للشركات والمؤسسات على مستوى دولي.

ويتمثل الهدف الرئيسي للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) في تحقيق توحيد وتنسيق تقديم وإعداد التقارير المالية للشركات في جميع أنحاء العالم، وتسعى المعايير الدولية لإحداث تحسين في جودة وشفافية التقارير المالية، وتوفير معلومات موثوقة ومقارنة للمستخدمين المختلفين لهذه التقارير مثل المستثمرين والدائنين والعاملين والحكومات وغيرهم.

ومن بين أهم أهداف المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية هو العمل على توحيد الإطار المحاسبي والإفصاحات المالية مما يجعلها أكثر توافقاً ومقارنة عبر الحدود الجغرافية وبين الشركات المختلفة، كذلك العمل على موثوقة المعلومات وتحسين شفافية وجودة المعلومات فيما يتعلق بالأداء والوضع المالي للشركات مما يساعد المستخدمين في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية والاستثمارية بشكل أفضل، كذلك تؤدي إلى تعزيز مقارنة التقارير المالية للشركات المختلفة سواء كانت محلية أو دولية بسبب توحيدها واعتمادها على مبادئ وأسس مشتركة، وتهدف كذلك إلى تحقيق الشمولية وتساهم المعايير في تضمين معلومات مالية واقعية حول الأصول والالتزامات والأداء المالي للشركة مما يساعد في تقديم صورة شاملة عن وضع الشركة للمستخدمين، وتهدف

أيضاً إلى تعزيز وبناء الثقة لدى المستثمرين والأطراف المهتمة الأخرى في تقارير المالية من خلال توفير معلومات موثوقة ومنصفة، كما تهدف إلى تحسين الوصول إلى رؤوس الأموال وتحسين إمكانية الشركات لجذب الاستثمارات والتمويل من خلال تقديم معلومات مالية واضحة ومفهومة للمستثمرين، فضلاً عن أنها تهدف إلى توفير إطاراً محاسبياً للتعامل مع المعاملات المالية المعقدة والموضوعات الخاصة مثل التأمينات والأوراق المالية والعمليات المشتركة وغيرها.

ومن ثم فإن تبني معايير التقارير المالية الدولية IFRS يعني أن يتم تبني مجموعة موحدة من معايير المحاسبة المالية ذات الجودة العالية والقائمة على المبادئ المقبولة دولياً لإعداد التقارير المالية، بما يساهم في تحسين جودة وملائمة المعلومات المالية والمحاسبية وزيادة قابليتها للمقارنة، فضلاً عن مساعدة الشركات في الإفصاح عن المعلومات المحاسبية بشكل أكثر شمولية ودقة والقدرة على التعبير عن المعاملات ذات الصلة (Ates, 2021).

وقد أصبح التوافق مع التقارير المالية الدولية IFRS ضرورة حتمية لتعزيز الاستقرار الاقتصادي العالمي والاندماج فيه، كما أن هذا التوافق يشجع المستثمرين على الاستثمار خارج دولهم حيث يهتم المستثمرون بأن تكون المعلومات المالية ملائمة وموثوق فيها ومفصح عنها في الوقت المناسب وقابلة للمقارنة. (شحاته، ٢٠١٣)

إن تبني معايير التقارير المالية الدولية باعتبارها معايير عالمية ستساهم في تخفيض الاختلافات بين هذه التقارير في الدول المختلفة، وتدعيم قابلية المعلومات المالية للمقارنة، وتحسين قدرتها التفسيرية كمؤشر لأداء الشركة وتخفيض تكلفتها وتحسين الشفافية والحد من

عدم تماثل المعلومات، وزيادة جودة التقارير المالية، كما تعطي الإدارة فرصة كبيرة للحد من ممارسات إدارة الأرباح وعمليات الغش المرتبطة بالتنبؤات. (Philiph et al., 2014)

وتعد المعايير المحاسبية هي المحدد الأساسي لإنتاج معلومات مالية ذات جودة مرتفعة كمخرجات لنظام المعلومات المحاسبي المالي، وذلك من منظور أن المحاسبة المالية نظام للمعلومات (Key and kim, 2020)، وفي ظل إتفاقيات التجارة الدولية وزيادة مستوى الإنفتاح الإقتصادي عالمياً وإنتشار الشركات متعددة الجنسيات ظهرت الحاجة إلى ضرورة وجود إطار موحد للمعايير المحاسبية هدفه توحيد الممارسات المحاسبية بين مختلف الدول، وجعل التقارير المالية أكثر قابلية للمقارنة على المستويين المحلي والدولي،بالشكل الذي يحقق التكامل بين الأسواق المالية العالمية وتطويرها من خلال ما يسمى بالتقارب الدولي بين المعايير (Ates, 2021).

ويرى الباحث أن بعض الدول قد فضلت تكييف المعايير المحاسبية أو توفيقها من خلال إصدار معايير محاسبية وطنية متوافقة تماماً مع معايير المحاسبة الدولية وذلك من خلال تبني المعالجات الواردة في معايير المحاسبة الدولية أو معايير التقارير المالية الدولية مع وجود بعض الإستثناءات أو مع استبعاد أو تعديل بعض النصوص الواردة في معايير التقارير المالية الدولية لتلائم ظروف الدولة، والبعض الأخر من الدول فضل أن يقوم بتبني المعايير المحاسبية الدولية بالكامل.

**٢. ما هية جودة التقارير والمعلومات المالية:**

تعرف الجودة عموماً بأنها ملائمة الشيء للغرض منه، أما المعلومات الجيدة فإنها المعلومات التي تمكن مستخدميها من تحديد أوجه التشابه والاختلاف بين مجموعتين من الظواهر الاقتصادية، وحيث أن تقييم جودة المعلومات المحاسبية مسألة نسبية أو ذاتية تختلف من مستخدم لأخر لتنوع واختلاف احتياجات كل مستخدم عن الأخر، وفي ضوء معيار التكلفة والعائد يقبل أو يرفض هذا التقييم، لذا يرى المهنيون أن تحديد مفهوم جودة المعلومات المحاسبية يبدأ من معايير الجودة، لذا حدد البعض مفهوم جودة المعلومات المحاسبية في ضوء مجموعة من المعايير العامة تتمثل في الدقة والمنفعة والفاعلية والكفاءة والتنبؤ. (العنزي، ٢٠٢٢)

هناك من يرى أن مفهوم جودة المعلومات المالية والمحاسبية يرتبط بمدى خلوها من التحريفات الجوهرية، وانخفاض الممارسات الإدارية الإلنتهازية، ووفقاً لذلك يكون مفهوم جودة المعلومات المحاسبية مرادفاً لمصطلح جودة الاستحقاق، حيث أن جودة الاستحقاق تعني أن المعلومات المحاسبية خالية من التحريفات الجوهرية الناتجة عن الممارسات الإدارية الإنتهازية، وتعبر عن الوضع الاقتصادي والمالي للشركة بصدق. (Bassemir and Farkas, 2018)

وهناك من يرى أن مفهوم جودة المعلومات المحاسبية بمدى استيفاء هذه المعلومات لخصائصها النوعية، ومدى ملائمتها لمدخلات نماذج القرارات من منظور أصحاب المصالح، ومدى منفعة هذه المعلومات لمستخدمي التقارير المالية. (Habib, 2019)

ومن ثم فإن جودة التقارير المالية تعني ما تتصف به المعلومات المحاسبية التي تشتمل عليها تلك التقارير من مصداقية وما تحققه من منفعة لمستخدميها، مع خلوها من التحريف والتضليل واعدادها في ضوء مجموعة من المعايير القانونية والرقابية والمهنية والفنية بما يساعد علي تحقيق الهدف من استخدامها، ومرجع أهمية خصائص جودة المعلومات المحاسبية أنها تستخدم في مجالات عدة منها المساعدة في تقييم منفعة المعلومات التي تحتويها القوائم والتقارير المالية وتحسين جودتها، وتحديد ماهية المعلومات الواجب توافرها ومدي تكرار تقديمها والدقة المطلوبة في تلك المعلومات.

إن جودة المعلومات المالية تعني إنتاج وتوصيل معلومات مفيدة في اتخاذ القرارات أي أن المحور الأساسي هو منفعة المعلومات وتختص المحاسبة المالية بتقديم معلومات تفيد في ترشيد القرارات المتعلقة بالمنشأة والتي تهم المستثمرين الحاليين والمرتقبين والمقرضين، أى أن جودة المعلومات تعني وجود مجموعة من الخصائص التي تجعل المعلومات المالية الواردة بالتقارير والقوائم المالية نافعة إلي أقصي درجة ممكنة لمستخدميها المتنوعين في ضوء احتياجاتهم المتنوعة من المعلومات المحاسبية، ونظراً للأهمية التي تحظى بها تلك الخصائص فإن معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) الصادرة من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)، وكذلك المعايير المحاسبية الأمريكية الصادرة من قبل مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) احتوت علي جزء خاص وتفصيلي عن خصائص جودة المعلومات المحاسبية؛ بما يوضح جلياً أهمية تلك الخصائص في توفير معلومات مالية ذات جودة عالية.

ولقد زاد الإهتمام في الفترة الأخيرة بجودة المعلومات المحاسبية بسبب التأثير المباشر لهذه المعلومات على مستخدميها خاصة في ظل تطور تكنولوجيا المعلومات، فالمعلومات المحاسبية عالية الجودة لها منافع متعددة، حيث قد تساعد مستخدميها في قياس حجم المخاطر بأنواعها المختلفة والتنبؤ بها، وكفاءة تخصيص الموارد ومساعدة المستثمرين على اتخاذ القرارات الاستثمارية الرشيدة، وتخفيض تكلفة رأس المال وتحسن من كفاءة تخصيصه من خلال تقليل عدم تماثل المعلومات بين المديرين والمستثمرين وتقليل تكاليف الوكالة، ومع تزايد حجم النشاط الاقتصادي للشركات أصبح هناك حاجة ضرورية تحول إلى معايير IFRS لما يحققه من منافع عديدة للمستثمرين والمحافظة على كفاءة الأسواق المالية كما يساهم في إعداد تقارير مالية على درجة عالية من الجودة والقابلة للمقارنة مما يؤدي إلى زيادة ثقة المستثمرين. (العنزي، ٢٠٢٢)

ويتم الاعتماد على التقارير المالية لدعم اتخاذ القرارات خاصة إذا كانت المعلومات الواردة بها تتسم بالجودة نتيجة تطبيق الطرق والأساليب المحاسبية البديلة، وتعني جودة التقارير والمعلومات المالية مصداقية المعلومات التي تتضمنها التقارير المالية، وما تحققه من منفعة للمستخدمين، ولتحقيق ذلك يجب أن تخلوا من التحريف والتضليل وأن تعد في ضوء مجموعة من المعايير القانونية والرقابية والمهنية والفنية، بما يحقق الهدف من استخدامها، وفي ضوء هذا المفهوم فإن معايير جودة المعلومات المالية والمحاسبية تشمل معايير قانونية ورقابية ومهنية وفنية، وتتضمن المعايير القانونية الالتزام بالقوانين واللوائح المنظمة؛ أما المعايير الرقابية فتتضمن دور كلاً من المراجعين ولجان المراجعة والمساهمين والأطراف ذات العلاقة والأجهزة الرقابية؛ بينما تتضمن المعايير المهنية معايير المحاسبة ومعايير المراجعة؛ في حين تتضمن المعايير الفنية الملائمة والثقة وما تشتمل عليه من خصائص فرعية.

وهناك مجموعة من الخصائص النوعية التي تشير إلى جودة المعلومات المالية والمحاسبية والتي تتعلق بالمعايير الفنية ومنها الملائمة والقابلية للتحقيق والوضوح وعدم التحيز والموضوعية والتوقيت المناسب والثبات والإكتمال والمعقولية والقابلية للمقارنة والأهمية النسبية والجوهر فوق الشكل والقيمة التنبؤية والتغذية العكسية وأمانة العرض أو الموثوقية. (عبد الكريم، زرفاوي، وآخرين، ٢٠١٨).

وتختلف جودة المعلومات المالية من شركة إلى أخرى وذلك وفقاً لمجموعة من المحددات، مثل الخصائص التشغيلية للشركات وبيئة الممارسة المهنية وحوكمة الشركات والمراجعة الخارجية، وقد ترتب على تعدد مفاهيم جودة المعلومات المالية عدم وجود منهجية قياس موحدة، الأمر الذي ترتب عليه تعدد نماذج قياس جودة المعلومات المالية فمنها ما يرتبط بالخصائص التشغيلية ذات الصلة بالشركة كحوكمة الشركات والمراجعة الخارجية وهيكل الملكية، ومنها ما يرتبط بالأرقام المحاسبية كنماذج جودة الأرباح والإعتراف المكاسب والخسائر، وهناك نماذج أخرى تستند إلى الخصائص النوعية للمعلومات (موسى ٢٠١٩، Abdullahi and Abubakar 2017)

وتتمثل أهمية خصائص جودة المعلومات المحاسبية في أنها تستخدم في مجالات عدة منها المساعدة في تقييم منفعة المعلومات التي تحتويها القوائم والتقارير المالية وتحسين جودتها، وتحديد ماهية المعلومات الواجب توافرها ومدي تكرار تقديمها والدقة المطلوبة في تلك المعلومات، كما تستخدم في المساعدة في قياس مدي ثقة المستخدمين المتنوعين في المعلومات التي تحتويها القوائم والتقارير المالية، وصياغة إطار مفاهيمي متفق عليه للمحاسبة المالية وتحديد

أهم العناصر التي يجب أن تحتويها تلك القوائم المالية، والمساعدة في مجال المعايير المحاسبية كالحكم علي مدي الرضا عن معيار محاسبي محدد، أو مدي الحاجة لتعديله أو تقييم مقترحات لأي معايير جديدة، وتستخدم كذلك في المساعدة على حل المشكلات التي تواجه ممارسي المهنة وخاصة في المراحل الأولي من تطبيق أي معيار محاسبي، أو حتي في ظل عدم وجود معيار محاسبي من الأصل وعملية إعداد وتقييم التشريعات المؤثرة في مهنة المحاسبة.

وتختلف منفعة التقارير والقوائم المالية وما تحتويه من معلومات باختلاف فئات المستخدمين بل تختلف داخل الفئة الواحدة، ويمكن أن تقاس تلك المنفعة من خلال مدي استجابة السوق للمعلومات المنشورة في التقارير المالية، وقدرة معلومات التقارير والقوائم المالية علي تقدير المخاطر السوقية، فضلاً عن استقصاء آراء المستثمرين ووكلائهم مستخدمي تلك المعلومات فيما يتعلق بأهمية ومنفعة التقارير والقوائم المالية وما تحتويه من معلومات محاسبية.

**٣. أهمية معايير التقارير المالية الدولية IFRS في تحسين جودة المعلومات المالية:**

مع أهمية التقارير المالية الدولية انتهجت العديد من الدول منذ نهاية عام ٢٠١٢ سياسة التوافق مع هذه المعايير حيث أصبح تبنيها أمر ضرورى ولا يمكن تجاهله، وقد أصدر الاتحاد الأوربي في عام ٢٠٠٢ تشريعاً بإلزام الشركات المسجلة في دول الاتحاد بإعداد قوائمها المالية على أساس (IFRS) إعتباراً من أول يناير عام ٢٠٠٥، كما قدمت (SEC) في الولايات المتحدة الأمريكية إقتراحاً بخارطة طريق يقضي بتطبيق (IFRS) في عام ٢٠١٤، كما أوصت المنظمة الدولية للجان الأوراق المالية (IOSCO) بتطبيق معايير التقارير المالية الدولية لإمكانية تداول الأوراق المالية عبر الحدود من أجل المصلحة العامة. (Kevin & Roger 2014)

كما أعدت المملكة العربية السعودية باعتبارها من أكبر اقتصاديات الدول النامية الممثلة في مجموعة العشرين (G 20) خطة استراتيجية للتحول التدريجي إلى معايير التقارير المالية الدولية، وقد حددت الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين فترة زمنية كافية (خمس سنوات) تنتهي في عام ٢٠١٧؛ لتهيئة بيئتها المحلية تقنياً ومهنياً لعملية التحول إلى المعايير الدولية، وبما يحقق أفضل النتائج لتحسين جودة المعلومات المحاسبية، وقد صدر قرار هيئة سوق المال السعودي بتاريخ ٢٠٠٨/٨/٢٧ بشأن إلزام المصارف والخدمات المالية وشركات التأمين المسجلة والتي تعمل في المملكة العربية السعودية بتطبيق معايير التقارير المالية الدولية بدلاً من المعايير السعودية إعتباراً من نهاية الربع الثالث لعام ٢٠٠٨. (مليجي، ٢٠١٤)

وتتمثل أهمية المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في إعداد التقارير المالية مع الحفاظ على الاستقرار والشفافية في جميع أنحاء العالم المالي، والسماح للشركات والمستثمرين الأفراد باتخاذ قرارات مالية مدروسة، ويمكن أن يكون لتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية آثار كبيرة على الشركات، حيث قد يتطلب تغييرات في السياسات والأنظمة والعمليات المحاسبية، ومن الضروري أن تظل الشركات على اطلاع دائم بآخر التطورات في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وأن تضمن الامتثال للمعايير ذات الصلة بمتطلبات إعداد التقارير الخاصة بها.

يحتاج المستثمرين إلى المعلومات التي تحتويها التقارير المالية والتي يتم الإفصاح عنها من قبل الشركات لزيادة ترشيد أحكام القرارات الاستثمارية، ولكي يتمكن المستثمرين المحليين والأجانب من اتخاذ القرارات الاستثمارية الرشيدة، ومن الضروري أن توفر معلومات التقارير المالية التي يتم الإفصاح عنها البدائل الاستثمارية المتاحة لكل نوع من أنواع القرارات

الاستثمارية، حيث جعل المستخدمين للمعلومات المالية يؤدي إلى فقدان المعلومات، ولابد من الإفصاح عن المعلومات التي تقلل من تكلفة رأس المال المستثمر، كما أن أهمية الإفصاح المحاسبي عن المعلومات تزداد بشكل خاص من وجهة نظر المستثمرين في سوق الأوراق المالية لأنه يوفر لهم المعلومات اللازمة عن حقيقة مستوى الأداء وطبيعة الوضع المالي للشركات التي يتعاملون بأسهمها، وهو ما يساعدهم على اتخاذ قرارات استثمارية رشيدة فيما يتعلق بأسهم هذه الشركات التي يأملون من خلال التداول بها وتعظيم أرباحهم المستقبلية. (العنزي، ٢٠٢٢)

إن المستثمرين في سوق الأوراق المالية يشعرون بارتياح كبير عند قراءة القوائم المالية التي تعد وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية، وذلك لكون هذه المعايير تحظى بالقبول الدولي لما تتمتع به من سهولة التطبيق ودقة التشخيص للوضعية الحقيقية، من خلال تبني القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي في أغلب الأحداث والعمليات التي تقوم بها الشركة، إن أغلبية الإستثمارات في سوق الأوراق المالية تتجه نحو البلدان التي تعتمد معايير التقارير المالية الدولية كأساس لإعداد القوائم المالية فيها، ولقد أصبح من الضروري في الوقت الراهن إعتماد معايير التقارير المالية الدولية كأساس لإعداد القوائم المالية من أجل الحصول على دور في المنافسة على إجتذاب رؤوس الأموال عن طريق الإستثمار في سوق الأوراق المالية.

إن القوائم المالية المعدة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية ضرورية لتوفير معلومات محاسبية تتمع بجودة عالية، وذلك لأن هذه القوائم المالية تدعوا إلى توحيد نفس طرق القياس والإفصاح مهما تعددت وإختلفت الحدود والجنسيات، وهو الأمر الذي يؤدي إلى إجتناب التسويات المعقدة بين الشركة الأم والفروع التابعة لها، إضافة إلى مزايا أخرى تحققها هذه

القوائم المالية فيما يتعلق بحماية أموال ومصالح المستثمرين من خلال ضمانها توفير معلومات مالية ومحاسبية تتصف بسهولة الفهم والمصداقية وملائمتها لإتخاذ القرارات الرشيدة.

**ثانياً: دور معايير التقارير المالية الدولية IFRS للمساهمة في ترشيد ودعم القرارات:**

يؤدي تطبيق المعايير التقارير المالية الدولية الـ IFRS إلى وجود تحسين في جودة التقارير المالية وارتفاع دقة المعلومات التي تحتويها هذه التقارير وقابليتها للمقارنة، ولذلك فإن تبني معايير التقارير المالية الدولية IFRS يؤدي إلي زيادة جودة المعلومات المالية وتحسين خصائصها النوعية بالشكل الذي يعكس الوضضع الاقتصادي الحقيقي للشركة وموقفها المالي وحقيقة التدفقات النقدية الحالية والمستقبلية وإستمرارية أرباحها بالشكل الذي يساهم في تقليل حالات عدم التأكد ومن ثم ترشيد ودعم قرارات أصحاب المصالح.

**١ . مراحل عملية إتخاذ القراروكيفية ترشيد ودعم متخذي القرار:**

إن ترشيد قرارات المستثمرين تعبي ذلك القرار الذي يضمن للمستثمرين تحقيق أهدافهم من عملية الاستثمار والذي يبني على المفاضلة بين عدة قرارات استثمارية ومرت بمراحل عملية اتخاذ القرار.

**٢ . ترشيد ودعم القرارات بمنظمات الأعمال:**

إن قرارات الاستثمار تمثل أهمية كبيرة للشركات فهي تحدد بقاء ونمو الشركة حيث قد تحقق منافع طويلة الأجل أو قد تعرض مستقبل الشركة، وفي هذا السياق يجب إدراك أهمية فكرة أن الرفاهية الاجتماعية لا تعتمد فقط على حجم الاستثمار ولكن أيضاً على كفاءة تخصيص الأموال بين الفرص البديلة، وتطرح نظريات الاقتصاد المالي أن عدم تماثل المعلومات

بين الشركة والأطراف الخارجية تعتبر أحد الأسباب الرئيسية لعدم كفاءة قرارات الاستثمار، فعدم تماثل المعلومات ينتج عنه تشوهات بالسوق تتسبب في عدم تحقيق الشركة للمستوى الأمثل من الاستثمار إما بالزيادة أو التخفيض فيه، وعلى ذلك فأي آلية للتخفيف من عدم تماثل المعلومات يجب أن تحسن من كفاءة قراء الاستثمار وبالتالي فالتقرير المالي الجيد يرتبط إيجابياً بكفاءة الاستثمار لأنه من المفترض أن يخفف من عدم تماثل المعلومات (Zhai & Wang, 2016)

تعتبر القوائم المالية المصدر الأساسي لتوفير معلومات محاسبية تتمتع بثقة المستثمرين في سوق الأوراق المالية، حيث يشير الإطار الفكري للمحاسبة الذي أصدره مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) إلى أن الأهداف الرئيسية للقوائم المالية تتمثل في توفير معلومات محاسبية مفيدة للمستثمرين الحاليين والمرتقبين وكافة مستخدمي تلك التقارير، وكذلك توفير معلومات محاسبية موثوقة بخصوص ربحية الشركة وتدفقاتها النقدية الحالية والمتوقعة بغرض إستخدامها في ترشيد القرارات المختلفة لكافة الأطراف التي تتعامل مع الشركة سواء كانوا مستثمرين أو دائنين أو أية جهات أخرى.

يمكن التأكيد على أهمية المعلومات المحاسبية التي تقدمها القوائم المالية الموثوقة والمتعلقة بالأرباح في مجال ترشيد القرارات الاستثمارية، وذلك إنطلاقاً من إعتبار أنها تعد أحد أهم المعلومات التي يمكن إستخدامها كأساس لدراسة مستوى وإتجاه الأرباح المتوقعة في المستقبل حيث يهتم كافة المستثمرين والمحللين الماليين بدراسة الربحية بإعتبارها العامل الأساسي لتحقيق الفرص الإستثمارية اللازمة لتطوير وتوسيع الشركة دون الحاجة إلى القروض الخارجية التي يمثل تسديد أقساطها وفوائدها عبئاً ثقيلاً على كاهل الشركة نظراً لكونه أحد المتغيرات التي تسبب التدفقات النقدية السالبة، الأمر الذي ينعكس سلباً على توازن السيولة في

الشركة، ويعتبر الربح من الناحية النظرية والعملية بمثابة أهم المتغيرات التي تتحدد على أساسها القيمة السوقية للأسهم التي تصدرها الشركة والتي يتم تداولها في السوق، حيث أن تغير سعر السهم في السوق يرتبط أساساً بتغير الربح الفعلي المحقق في الشركة، والذي ينعكس بالضرورة على ربح السهم الذي يمثل العائد على الإستثمار بالنسبة لمالك السهم.

وللمعلومات الموثوقة في القوائم المالية علاقة كبيرة بالقرارات التي يتخذها المستثمرين في سوق الأوراق المالية، حيث أن هذه القرارات لا يمكن أن تأخذ بمعزل عن البيئة المعلوماتية التي تحيط بها، إذ تساهم هذه المعلومات المحاسبية بشكل أساسي في تحديد أسعار الأوراق المالية وإتخاذ القرارات الإستثمارية من خلال تحليلها وإستخدامها في التنبؤ عند إصدار توصيات المحللين الماليين بالبيع أو الشراء كما أن هناك علاقة بين تاريخ نشر المعلومات المحاسبية وبين أسعار وحجم التداول.

إن القوائم المالية الموثوقة ستظل ضرورة للمستثمرين في سوق الأوراق المالية، وتزداد قيمتها إذا دعمت بمعلومات وتقارير إضافية، وذلك لم يترتب عليها من تأثير في تحديد أسعار الأوراق المالية، وترشيد قرارات المستثمرين حيث تمثل المعلومات المحاسبية جزءاً أساسياً من المعلومات التي تساهم في تحديد الأسعار وإتخاذ القرارت في سوق الأوراق المالية، حيث يبذل المحللين جهداً من أجل تحليل هذه المعلومات وإستخدامها في التنبؤ عند إصدار توصياتهم ببيع أو شراء الأوراق المالية.

**٣ . أثر معايير التقارير المالية الدولية IFRS على ترشيد أحكام قرارات الإدارة الداخلية والمستفيدين الخارجيين:**

إن الحصول على المعلومات بسهولة وحرية تداولها ومصداقيتها ودقتها يعتبر من القضايا الملحة على رجال الأعمال والمستثمرين، حيث يحتاج المستثمر إلى بيانات ومعلومات تساعده في اتخاذ قراره الاستثماري، ويتم الحصول على هذه البيانات والمعلومات من مصادر عديدة أهمها التقارير والقوائم المالية.

ويعد محتوى التقارير المالية أكثر تأثيراً من شكل التقارير المالية على رد فعل قرارات المستثمرين وذلك لسببين: أن القوانين التي تحدد المعلومات التي يجب الإفصاح عنها تهتم بالشكل أكثر من المحتوى، وحيث أن المتعاملين في الشركات ليسوا متخصصين وفي حاجة إلى من يساعدهم في اتخاذ القرارات الاستثمارية؛ فإن معايير التقارير المالية الدولية IFRS لها دور كبير في جودة معلومات التقارير وتؤثر بشكل إيجابي على ترشيد أحكام قرارات المستثمرين، كما يوجد دور للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في زيادة جودة الإفصاح عن معلومات التقارير المالية مما يؤثر بشكل أفضل على ترشيد قرارات المستثمرين، وقد أدى تطبيق معايير التقارير المالية الدولية IFRS إلى زيادة ملائمة وجودة المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية الأمر الذي أدى إلى تخفيض عدم تماثل المعلومات بهدف حماية المستثمرين ومساعدتهم في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية.

ولذلك فإن لمعايير التقارير المالية الدولية IFRS أثر على ترشيد أحكام قرارات المستثمرين من خلال دورها الكبير في تحسين جودة المعلومات المالية ومعلومات التقارير المالية والإفصاح

عنها وعدم تماثلها وتعزيز فعالية حوكمة الشركات؛ مما يؤثر بشكل إيجابي على ترشيد أحكام قرارات المستثمرين في البورصة.

ويساعد تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) في الافصاح عن المعلومات وتقديمها للمستثمرين لاتخاذ القرار الاستثماري المناسب بناءاً على تلك المعلومات، وكذلك الفوائد التي سوف تعود على الشركات المدرجة في البورصة من خلال جذب مزيد من الاستثمارات المحلية والاجنبية، ويوجد أثر لتطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) على زيادة الإفصاح والشفافية للقوائم والتقارير المالية لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية إلى البورصة، ومن ثم فإن على الشركات العمل على المزيد من الإفصاح عن المعلومات المقدمة للمستثمرين حسب متطلبات معايير التقارير المالية الدولية (IFRS).

إن القوائم المالية المعدة حسب معايير التقارير المالية الدولية IFRS والتي تنشرها الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية تؤثر بشكل كبير في عملية تداول الأوراق المالية داخل السوق وخارجه، وذلك من خلال تأثيرها على المستثمرين عن طريق تزويدهم بالمعلومات المالية والمحاسبية التي تساعد في تقييم الشركات والتنبؤ بربحية ومخاطر الاستثمار في هذه الشركات والمفاضلة بين الفرص الاستثمارية المختلفة، حيث يعتبر المستثمرين من أهم مستخدمي المعلومات المحاسبية وذلك لكونهم يطمحون إلى الحصول على قوائم مالية تحتوي على معلومات مالية ومحاسبية موثوقة وفي توقيت ملائم، أي قبل أن تفقد قدرتها في التأثير على القرارات المتعلقة بتداول الأوراق المالية في سوق الأوراق المالية سواء كانت هذه المعلومات داخلية أو خارجية، كما تؤثر هذه المعلومات في مستوى سوق الأوراق المالية ككل، لأن توفرها إلى جانب

المعلومات الأخرى يؤدي إلى تحقيق مبدأ الإفصاح الكامل في سوق الأوراق المالية، وهو ما يجعل السوق يتمتع بالكفاءة وهذا ما ينتج عنه نشر الثقة والاستقرار في التعامل مما يؤدي إلى خلق حالة من التوازن داخل السوق.

ونظرا لأهمية ومكانة المعلومات المحاسبية المتضمنة في القوائم المالية فإن معايير المحاسبة الدولية تولي أهمية كبيرة لأن تكون هذه المعلومات ذات جودة عالية بالنسبة للقرارات المتخذة على مستوى الاستثمار في سوق الأوراق المالية، حيث أن متخذي القرارات في سوق الأوراق المالية عند اتخاذ قراراتهم الاستثمارية يتطلعون للحصول على معلومات محاسبية تتميز بأمانة معلوماتها وإمكانية الاعتماد عليها وهو ما توفره القوائم المالية من خلال خاصية الموثوقية، كما يولونا أهمية كبيرة إلى توفير المعلومات في حينها أي قبل أن تفقد منفعتها وقدرتها على التأثير في اتخاذ القرارات، أي خاصية التوقيت الملائم وهو ما توفره كذلك القوائم المالية، كما يهتم المستثمر في سوق الأوراق المالية بحالة السوق ككل عن طريق أهمية وصول كل المعلومات لجميع المستثمرين عن طريق مبدأ الإفصاح الكامل الذي يساعد في تحقيق الكفاءة في سوق الأوراق المالية التي تعتبر عامل أساسي ومهم للمستثمر عند إتخاذ قرار اته الإستثمارية في سوق الأوراق المالية. (سامي، ٢٠٠٩)

إن القوائم المالية تلعب دوراً أساسياً في سوق الأوراق المالية لما توفره من معلومات محاسبية يعتمد عليها المستثمر في إتخاذ قراره الإستثماري، وعلى الرغم من أهمية المعلومات المحاسبية التي توفرها القوائم المالية في اتخاذ القرارات الإستثمارية في سوق الأوراق المالية، إلا أنها ليست العنصر الوحيد اللازم لإتخاذ قرار الإستثمار في سوق الأوراق المالية بل هناك العديد من المعلومات اللازمة للمستثمرين لإتخاذ قرار الإستثمار في سوق الأوراق المالية كالمعلومات المتعلقة

بالشركة مثل توزيعات الأرباح المدفوعة وصافي نتيجة الشركة والمعلومات المستقبلية التي تتعلق بالأداء المالي، وكذلك المعلومات التي تتعلق بالأسهم المتداولة في سوق الأوراق المالية مثل ربحية السهم المتوقع ومعدل العائد المتوقع على حقوق المساهمين ومعدل العائد المتوقع على رأس المال المستثمر، فضلاً عن المعلومات المتعلقة بسوق الأوراق المالية مثل التقلبات الحادة في أسعار الأوراق المالية ومستوى أداء المحللين الماليين.

## الدراسة الميدانية والتحليل الاحصائي

### ١. أساليب جمع البيانات:

يعتمد الباحث على المنهج الاستقرائي بهدف استقراء جوانب المشكلة محل الدراسة، واستعراض وتحليل نتائج الدراسات السابقة معتمداً في ذلك على المراجع والدوريات المهتمة بموضوع الدراسة، حيث يقوم الباحث ببيان أثر تبني معايير التقارير المالية الدولية IFRS في تحسين جودة المعلومات المالية ودور ذلك في ترشيد قرارات أصحاب المصالح.

### ٢. مجتمع الدراسة والعينة:

يعتمد الباحث في إجراء هذه الدراسة على قائمة الاستقصاء التي تم توزيعها على بعض الشركات المقيدة بالبورصة المصرية وهي الشركات محل التطبيق وذلك بهدف اختبار فروض البحث علمياً، فضلاً عن قيام الباحث باختبار أثر تبني معايير التقارير المالية الدولية IFRS في تحسين جودة المعلومات المالية ودور ذلك في ترشيد قرارات أصحاب المصالح بشقيه (النظري والتطبيقي)، والهدف اختبارات فروض الدراسة وتحليل النتائج لبيان مدى صحتها من عدمه، والخروج بنتائج وتوصيات من خلال الدراسة النظرية والتطبيقية، حيث سيتم التطبيق على

بعض الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، واستهدف الباحث العاملين ذوي الصلة بموضوع الدراسة وفي اطار انتشار مفردات المجتمع جغرافياً على مستوى الجمهورية بين الشركات فقد قام الباحث بتوزيع الاستقصاء الكترونياً عن طريق الانترنت باستخدام جوجل فورم، ونظراً لأن حجم المجتمع يتجاوز ١٠٠,٠٠٠ مفردة فانه يصبح الحد الأدنى لعينة الدراسة ٣٨٤ مفردة حسب جدول حساب حجم العينة بمعرفة حجم مجتمع الدراسة. وبناء على ذلك، فقد قام الباحث بتوجيه الاستقصاء الكترونياً الى ٤٢٦ مفردة عبر الانترنت وتم استلام ٣٩٢ مفردة ثصالحة للاختبار

وقد اعتمد الباحث في تجميع بيانات الدراسة الميدانية من مصادرها الأولية على قائمة الاستقصاء، حيث قام بإعدادها لغرض هذا البحث، بحيث شملت مجموعة من العبارات، واعتمدت على مقياس ليكرت الخماسي لقياس كل بُعد من الأبعاد الفرعية الخاصة بمتغيرات الدراسة، وقام الباحث بتحليل هذه البيانات بما أمكنه من اختبار صحة أو خطأ فروض البحث والتوصل إلى النتائج، وتقوم هذه المرحلة من الدراسة على الدراسة الميدانية لميدان البحث.

**٣- الأساليب الاحصائية المستخدمة:**

استخدمت الدراسة برنامج الحزم الاحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS الاصدار ٢٦ في تحليل البيانات، وبرنامج أموس الاصدار ٢٦ ، وقد تم استخدام أساليب احصائية عديدة في هذه الدراسة منها:

- الأساليب الاحصائية الوصفية: حيث تم الاعتماد على المتوسط الحسابي والانحراف المعياري، لقياس مدى التشتت والاختلاف بين اجابات مفردات العينة حول متغيرات الدراسة.
- الأساليب الاحصائية الاستدلالية: حيث اعتمد الباحث في اختبار فروض الدراسة على مجموعة من الأساليب الاحصائية التي تتمثل في:
  - مقاييس الصدق: حيث تم الاعتماد على معاملات الصدق والثبات مستخدمة في ذلك معامل ألفا كرونباخ للتأكد من صدق العبارات المعروضة على أفراد العينة فيما يتغلق بقوائم الاستبيان.
  - استخدام معاملات الارتباط: وذلك للتعرف على مدى وجود علاقات بين المتغيرات الخاضعة للاختبار.
  - استخدام معاملات الانحدار: وذلك للتعرف على مدى وجود تأثير بين المتغيرات الخاضعة للاختبار.
  - استخدام مجموعة من معادلات التحليل العاملي التوكيدي Confirmatory Factor Analysis (CFA)
  - استخدام أسلوب تحليل المسار: بغرض تحليل العلاقة بين المتغير المستقل والتابع من خلال بناء النموذج الهيكلي وقياس دليل الصلاحية لمعاملات GFI, AGFI & RMSEA

٤- الاحصاء الوصفي:

يحتوي البحث على ثلاث متغيرات رئيسية تنقسم الى مجموعة من الأبعاد وهي: تطبيق المعايير الدولية للتقرير المالي (وأبعاده: الاعتراف – القياس - العرض – الافصاح) (كمتغير مستقل)، وجودة التقرير المالي بما يحقق الميزة التنافسية للشركات (وأبعاده: فجوة الاستحقاقات – الملاءمة - العرض العادل – القابلية للمقارنة – التوقيت المناسب – القابلية للفهم – الميزة التنافسية) (المتغير التابع الأول)، وأخيراً دعم وترشيد قرارات الأطراف ذوي المصلحة (وأبعاده: قرار الاقراض – قرارا الاستثمار – قرار التصنيف الائتماني) (المتغير التابع الثاني)، ويمكن عرض نتائج التحليل الوصفي لهذه المتغيرات كما في الجدول رقم (١) وذلك كما يلي:

**جدول رقم (١): التحليل الوصفي لمتغيرات و أبعاد البحث (ن = ٣٩٢)**

| | الوسط الحسابي | الانحراف المعياري | معامل الالتواء | معامل التفرطح |
|---|---|---|---|---|
| الاعتراف | ٣,٩٧ | ٠,٧٣ | ١,٢٦ | ١,٤٥ |
| القياس | ٣,٩٨ | ٠,٨٢ | ١,٤٦ | ٢,٥٠ |
| العرض | ٣,٤٩ | ٠,٧٢ | ١,٨٣ | ٣,٦٦ |
| الافصاح | ٣,٦٣ | ٠,٦٨ | ١,٠٢ | ٢,٨٠ |
| المتغير المستقل: تطبيق معايير التقرير المالي الدولية | ٣,٧١ | ٠,٧٩ | ١,٨٠ | ١,٦١ |
| فجوة الاستحقاقات | ٣,٨٣ | ٠,٨٠ | ١,٠٤ | ٠,٨٠ |
| الملاءمة | ٣,٨٠ | ٠,٨٧ | ١,٦١ | ٣,٧٢ |

| | الوسط الحسابي | الانحراف المعياري | معامل الالتواء | معامل التفرطح |
|---|---|---|---|---|
| العرض العادل | ٣,٥٣ | ٠,٧٢ | ١,٨٥ | ٢,٤٣ |
| القابلية للمقارنة | ٣,٧٤ | ٠,٧٦ | ١,٨٦ | ٢,٠٨ |
| التوقيت المناسب | ٣,٤٥ | ٠,٧٥ | ١,٦٨ | ١,٦٦ |
| القابلية للفهم | ٣,٩٨ | ٠,٦٨ | ١,٣٨ | ١,٥٦ |
| الميزة التنافسية | ٣,٦٩ | ٠,٨٩ | ٠,٧٦ | ٣,٣٦ |
| المتغير التابع الأول: جودة التقرير المالي بما يحقق الميزة التنافسية للشركات | ٣,٨٨ | ٠,٨٦ | ٠,٨٩ | ١,١٧ |
| قرار الاقراض | ٣,٨٣ | ٠,٧٠ | ١,٠٤ | ٣,٥٦ |
| قرار الاستثمار | ٤,٠٦ | ٠,٦٩ | ٠,٨٨ | ٢,٨٥ |
| قرار التصنيف الائتماني | ٣,٤٩ | ٠,٨٨ | ١,٢٤ | ٣,٨٠ |
| المتغير التابع الثاني: دعم وترشيد قرارات الأطراف ذوي المصلحة | ٣,٦٦ | ٠,٨٣ | ١,٠١ | ٠,٧٠ |

**المصدر: من نتائج التحليل الإحصائي لبرنامج SPSS**

ويتضح من الجدول (١) ما يلي:

- حصلت أبعاد تطبيق معايير التقرير المالي الدولية على متوسطات تراوحت ما بين (٣,٤٩: ٣,٩٨٠)، حيث حصل العرض على القيمة الأدنى للوسط الحسابي حيث

بلغت ٣,٤٩، بينما حصل القياس على القيمة الأعلى للوسط الحسابي حيث أنه حصل على وسط حسابي قدره ٣,٩٨، وهو ما يشير الى توافر أبعاد تطبيق معايير التقرير المالي الدولية بدرجة عالية بين مفردات العينة.

- تراوحت قيم الوسط الحسابي لأبعاد جودة التقرير المالي بما يحقق الميزة التنافسية للشركات ما بين (٣,٤٥: ٣,٩٨)، حيث حصل حصل التوقيت المناسب على القيمة الأدنى بوسط حسابي قدره ٣,٤٥، بينما حصلت القابلية للفهم على القيمة الأعلى بوسط حسابي يبلغ ٣,٩٨ وهو ما يشير إلى توافر أبعاد جودة التقرير المالي بما يحقق الميزة التنافسية للشركات بدرجة مرتفعة بين مفردات العينة.
- تراوحت قيم الوسط الحسابي لأبعاد دعم وترشيد قرارات الأطراف ذوي المصلحة ما بين (٣,٤٩: ٤,٠٦)، حيث حصل قرار التصميف الائتماني على القيمة الأدنى بوسط حسابي قدره ٣,٤٩، بينما حصل قرار الاستثمار على القيمة الأعلى بوسط حسابي يبلغ ٤,٠٦ وهو ما يشير إلى توافر أبعاد دعم وترشيد قرارات الأطراف ذوي المصلحة بدرجة مرتفعة بين مفردات العينة.
- كما يتبين من نتائج الجدول السابق أن جميع عبارات المقياس تميل الى التوزيع الطبيعي حيث تراوحت قيم معامل الالتواء ما بين (± ٣)، كما كانت قيم معامل التفرطح تتراوح ما بين (± ١٠).

**٥- معاملات الارتباط الخطي الثنائي بين متغيرات الدراسة:**

تم اجراء اختبار الارتباط الثنائي لبيرسون، وذلك لتحديد معنوية الارتباط بين متغيرات الدراسة ويعرض الجدول رقم (٢) قيم تلك الارتباطات:

**جدول رقم (٢): معاملات الارتباط الخطي الثنائي بين متغيرات الدراسة (ن=٣٩٢)**

| | المتغيرات المستقلة | | | | المتغير التابع الأول | | | | | | | المتغير التابع الثاني | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | الاعتراف | القياس | العرض | الافصاح | فجوة الاستحقاقات | الملاءمة | العرض العادل | القابلية للمقارنة | التوقيت المناسب | القابلية للفهم | الميزة التنافسية | قرار الاقراض | قرار الاستثمار | قرار التصنيف الائتماني |
| الاعتراف | ١ | | | | | | | | | | | | | |
| القياس | ٠,٤١٤ | ١ | | | | | | | | | | | | |
| العرض | ٠,٥٩٤ | ٠,٥١٠ | ١ | | | | | | | | | | | |
| الافصاح | ٠,٥٩٨ | ٠,٣٦٠ | ٠,٦٢٩ | ١ | | | | | | | | | | |
| فجوة الاستحقاقات | ٠,٣٧٩ | ٠,٤٨٥ | ٠,٥٧٣ | ٠,٦٧٠ | ١ | | | | | | | | | |
| الملاءمة | ٠,٤٤٤ | ٠,٥٧١ | ٠,٥٨٤ | ٠,٤٠٤ | ٠,٤٥٥ | ١ | | | | | | | | |

| | المتغيرات المستقلة | | | | المتغير التابع الأول | | | | | | | المتغير التابع الثاني | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | الاعتراف | القياس | العرض | الافصاح | فجوة الاستحقاقات | الملاءمة | العرض العادل | القابلية للمقارنة | التوقيت المناسب | القابلية للفهم | الميزة التنافسية | قرار الاقراض | قرار الاستثمار | قرار التصنيف الائتماني |
| العرض العادل | ٠,٣٩٦ | ٠,٦٥٩ | ٠,٤٢٣ | ٠,٦٣٠ | ٠,٣٧٠ | ٠,٦٥٠ | ١ | | | | | | | |
| القابلية للمقارنة | ٠,٦٣٥ | ٠,٣٩٤ | ٠,٥٩٢ | ٠,٤٠٥ | ٠,٦١١ | ٠,٦١٩ | ٠,٤١٧ | ١ | | | | | | |
| التوقيت المناسب | ٠,٤٣٠ | ٠,٥٢١ | ٠,٥٨٧ | ٠,٤٠٦ | ٠,٦٤٩ | ٠,٥٠٩ | ٠,٥٢٣ | ٠,٦٣٧ | ١ | | | | | |
| القابلية للفهم | ٠,٣٨٤ | ٠,٥٥٠ | ٠,٤٧٦ | ٠,٥٤٤ | ٠,٦٣٦ | ٠,٦٤٥ | ٠,٤٨٦ | ٠,٥٨٤ | ٠,٦٣٢ | ١ | | | | |
| الميزة التنافسية | ٠,٦٠٢ | ٠,٤١٩ | ٠,٥٥٩ | ٠,٤٣١ | ٠,٤٧٢ | ٠,٣٩٥ | ٠,٦١٧ | ٠,٥٢٩ | ٠,٥٢٦ | ٠,٥٣٢ | ١ | | | |
| قرار الاقراض | ٠,٦٢١ | ٠,٤٩٢ | ٠,٣٥٩ | ٠,٦٤٩ | ٠,٦٠٣ | ٠,٣٨٥ | ٠,٣٦٢ | ٠,٦٢١ | ٠,٤٥٠ | ٠,٤١٣ | ٠,٦٣٠ | ١ | | |
| قرار الاستثمار | ٠,٥٣٧ | ٠,٣٦٦ | ٠,٤٥٢ | ٠,٤٤٢ | ٠,٣٦٧ | ٠,٤٧٩ | ٠,٦٥٧ | ٠,٥٧٨ | ٠,٥٠٩ | ٠,٦٣٩ | ٠,٥٥٥ | ٠,٤٥٨ | ١ | |

| | المتغيرات المستقلة | | | | المتغير التابع الأول | | | | | | | المتغير التابع الثاني | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | الاعتراف | القياس | العرض | الافصاح | فجوة الاستحقاقات | الملاءمة | العرض العادل | القابلية للمقارنة | التوقيت المناسب | القابلية للفهم | الميزة التنافسية | قرار الاقراض | قرار الاستثمار | قرار التصنيف الائتماني |
| قرار التصنيف الائتماني | ٠,٤٧٢ | ٠,٤٩٩ | ٠,٥٢٩ | ٠,٦٥٣ | ٠,٦١٦ | ٠,٤٨٢ | ٠,٣٨٠ | ٠,٤٧٣ | ٠,٤٩٣ | ٠,٤٧٤ | ٠,٦٢٢ | ٠,٣٩٨ | ٠,٥٠٥ | ١ |

يتضح من نتائج الجدول رقم (٢) وجود علاقة ارتباط موجبة ومعنوية وقوية بين معظم متغيرات الدراسة، وكانت جميع معاملات الارتباط عالية أو متوسطة أو منخفضة بشكلٍ عام على النحو المبين بالجدول أعلاه، كما تشير نتائج الارتباط الى الاتفاق مع اتجاهات العلاقة المفترضة بصورة أولية، حيث تفترض العلاقة أن تطبيق معايير التقرير المالي الدولية تؤدي الى ارتفاع مستوى جودة التقرير المالي بما يحقق الميزة التنافسية للشركات وبما يسهم في تدعيم وترشيد قرارات الأطراف ذوي المصلحة.

**٦- اختبارات الصدق والثبات:**

ويستخدم هذا الاختبار لمعرفة مدى إمكانية الاعتماد على قائمة الاستقصاء في جمع بيانات تتسم بالثبات، ويقصد به إمكانية الحصول على نفس البيانات عند إعادة الدراسة في نفس الظروف باستخدام نفس الأداة ونفس الأفراد (Adams, et al., 2007). ومعامل الثبات ألفاكرونباخ هي الطريقة التي استخدمها الباحث لحساب ثبات المقاييس وذلك باستخدام برنامج SPSS (V. 26) ، وفي معظم الحالات يمكن اعتبار ألفاكرونباخ مؤشراً ملائماً وممتازاً لقياس ثبات المقياس ويعتبر من المعاملات التي من خلالها يمكن قياس مدي ثبات المقياس من خلال الاتساق الداخلي، حيث يرى Hair, et al. (2014) أن قيم ألفا المقبولة هي التي تتراوح من ٠,٦ الى ٠,٧ في حين أن القيم أكبر من ٠,٧ تشير إلى درجة عالية من الاعتمادية على المقاييس المستخدمة. بينما يستخدم اختبار الصدق الذاتي لبيان مدى صدق عبارات قائمة الاستقصاء في قياس ما صُممت من أجله وهو الجذر التربيعي لقيمة معامل ألفا، والتأكيد على أن عبارات القائمة تعطي للمستقصي منه نفس المعنى والمفهوم الذي يقصده الباحث (Adams, et al., 2007). وبالتالي،

قام الباحث بإختبار الصدق والثبات لقائمة الاستقصاء باستخدام عينة الدراسة المكونة من ٣٩٢ مفردة، وأظهرت نتائج التحيل الجدول التالي رقم (٣):

**جدول رقم (٣): قيم معاملات الثبات والصدق الذاتي للاستبيان**

| المتغير | عدد العبارات | معامل ألفا كرونباخ | معامل الصدق |
|---|---|---|---|
| الاعتراف | ٣ | ٠,٨١٠ | ٠,٩٠٠ |
| القياس | ٥ | ٠,٧٣٩ | ٠,٨٦٠ |
| العرض | ٦ | ٠,٨١١ | ٠,٩٠١ |
| الافصاح | ٤ | ٠,٧٥٩ | ٠,٨٧١ |
| المتغير المستقل: تطبيق معايير التقرير المالي الدولية | ١٨ | ٠,٨٩٧ | ٠,٩٤٧ |
| فجوة الاستحقاقات | ٣ | ٠,٧٤٦ | ٠,٨٦٤ |
| الملاءمة | ٥ | ٠,٧٠٦ | ٠,٨٤٠ |
| العرض العادل | ٣ | ٠,٦٥٧ | ٠,٨١١ |
| القابلية للمقارنة | ٤ | ٠,٧٥٢ | ٠,٨٦٧ |
| التوقيت المناسب | ٥ | ٠,٨٠٩ | ٠,٨٩٩ |
| القابلية للفهم | ٣ | ٠,٧٣٩ | ٠,٨٦٠ |

| المتغير | عدد العبارات | معامل ألفا كرونباخ | معامل الصدق |
|---|---|---|---|
| الميزة التنافسية | ٦ | ٠,٧٤٦ | ٠,٨٦٤ |
| المتغير التابع الأول: جودة التقرير المالي بما يحقق الميزة التنافسية للشركات | ٢٩ | ٠,٨٧١ | ٠,٩٣٣ |
| قرار الاقراض | ٥ | ٠,٨٠٩ | ٠,٨٩٩ |
| قرار الاستثمار | ٥ | ٠,٧٠٣ | ٠,٨٣٨ |
| قرار التصنيف الائتماني | ٥ | ٠,٧٨٤ | ٠,٨٨٥ |
| المتغير التابع الثاني: دعم وترشيد قرارات الأطراف ذوي المصلحة | ١٥ | ٠,٨٩٥ | ٠,٩٤٦ |

**المصدر: من إعداد الباحثة من نتائج التحليل الإحصائي لبرنامج SPSS**

ويتضح من الجدول رقم (٣) ما يلي:

- فيما يخص مقياس المتغير المستقل (تطبيق معايير التقرير المالي الدولية) فقد تخطت قيم معامل ألفا كرونباخ لجميع أبعاد المتغير ٠,٦٠. وهي القيمة الأدنى لقبول واعتماد ثبات المقياس، حيث بلغت قيمة مقياس ألفا للمقياس ككل ٠,٨٩٧، كما تراوحت قيم معامل الثبات لجميع الأبعاد ما بين (٠,٧٣٩: ٠,٨١١) وهو ما يوضح وجود درجة مرتفعة من الاعتمادية على المقياس.

- بالنسبة لمقياس المتغير التابع الأول جودة التقارير المالية بما يحقق الميزة التنافسية للشركات اتضح أن قيم معامل ألفا كرونباخ لجميع الأبعاد قد تجاوزت ٠,٦٠ وهي الحد الأدنى لقبول واعتماد ثبات المقياس، حيث بلغت قيمة مقياس ألفا للمقياس ككل ٠,٨٧١، كما تراوحت قيم معامل الثبات لجميع الأبعاد ما بين (٠,٦٥٧: ٠,٨٠٩) وهو ما يوضح وجود درجة مرتفعة من الاعتمادية على المقياس.
- بالنسبة لمقياس المتغير التابع الثاني دعم وترشيد قرارات الأطراف ذوي المصلحة اتضح أن قيم معامل ألفا كرونباخ لجميع الأبعاد قد تجاوزت ٠,٦٠ وهي الحد الأدنى لقبول واعتماد ثبات المقياس، حيث بلغت قيمة مقياس ألفا للمقياس ككل ٠,٨٩٥، كما تراوحت قيم معامل الثبات لجميع الأبعاد ما بين (٠,٧٠٣: ٠,٨٠٩) وهو ما يوضح وجود درجة مرتفعة من الاعتمادية على المقياس.
- وفى ضوء ذلك، يتضح أن جميع المقاييس المستخدمة لقياس متغيرات البحث تحظى بصدق وثبات مرتفع.

٧- نتائج اختبار فروض الدراسة باستخدام نموذج المعادلة الهيكلية SEM:

وقد تم استخدام نموذج المعادلة الهيكلية لاختبار الفروض، حيث يتم أولاً تقدير نموذج القياس، ثم يتبعه تقدير للنموذج الهيكلي لاختبار نموذج الدراسة وفروضها.

أ- **تحليل نموذج القياس الكلي لمتغيرات الدراسة Measurement Model:**

تم تحليل نموذج القياس الكلي لمتغيرات الدراسة، وتم استخدام أبعاد المتغير المستقل (تطبيق معايير التقرير المالي الدولية)، والمتغير التابع الأول (جودة التقارير المالية بما يعزز الميزة

التنافسية للشركات)، والمتغير التابع الثاني (دعم وترشيد قرارت الأطراف ذوي المصلحة)، وتم استخدام هذه الأبعاد كمتغيرات ملاحظة، وذلك لتعقد نموذج القياس، وقد تم استخدام التحليل العاملي التوكيدي للتأكد من الصدق البنائي لمقياس الدراسة ومن صحة النموذج وصلاحيته، والتأكد من مطابقته لبيانات الدراسة قبل اجراء اختبار الفروض وذلك من خلال صياغة النموذج النظري للدراسة وتقييمه ثم محاولة تعديله، عن طريق حذف العبارات التي تكون معاملات تحميلها على المتغيرات ضعيفة. وقد أسفرت نتائج التحليل الاحصائي عن النتائج التالية:

- **مؤشرات جودة التو افق لنموذج القياس الكلي للدراسة:**

**جدول رقم (٥): مؤشرات جودة التو افق لنموذج القياس الكلي للدراسة**

| المؤشر | الرمز الاحصائي | القيمة | مدى القبول | معيار القبول |
|---|---|---|---|---|
| جودة المطابقة | GFI | ٠,٩٧١ | مقبول | كلما اقترب من الواحد الصحيح |
| جذر متوسط مربعات البواقي | RMR | ٠,٠٢٥ | مقبول | كلما اقترب من الصفر |
| المطابقة المقارنة | CFI | ٠,٩٧٣ | مقبول | كلما اقترب من الواحد الصحيح |
| تاكر لويس | TLI | ٠,٩٨١ | مقبول | كلما اقترب من الواحد الصحيح |
| الجذر التربيعي لمتوسط مربع الخطأ التقاربي | RMSEA | ٠,٠٤٧ | مقبول | أقل من ٠,٠٨ |

تظهر النتائج المعروضة في الجدول السابق أن مؤشرات جودة التوافق لنموذج القياس الأساسي جيدة ولا تحتاج الى اجراء أي تعديل، حيث تظهر النتائج ما يلي:

- ارتفاع مؤشرات جودة التطابق، حيث بلغت قيمة (GFI = 97.1% & CFI = 97.3%) وهي أعلى من ٠,٩٠، كذلك انخفضت قيمة الجذر التربيعي لمتوسط مربعات الخطأ حيث أن (RMSEA = 0.047)
- ارتفاع مؤشر تاكر لويس (TL = 0.981) وهي أعلى من ٠,٩.

هذا ويوضح الشكل رقم (١) النموذج النهائي للقياس الكلي لمتغيرات الدراسة

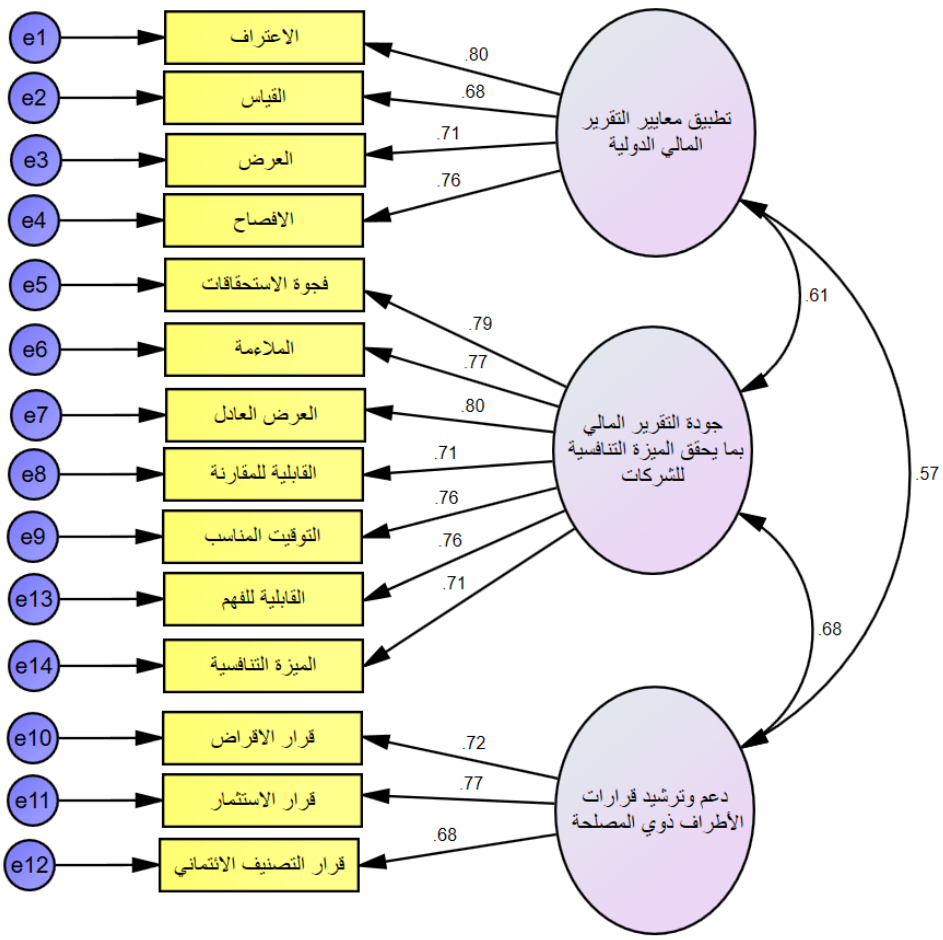


شكل رقم (١): النموذج النهائي للقياس الكلي لمتغيرات الدراسة

لحساب الصدق والثبات لمتغيرات الدراسة وفقاً لنموذج القياس وبعد اثبات التوافق الجيد لنموذج القياس الكلي لمتغيرات الدراسة، تم حساب الثبات المركب، والصدق المشترك للمتغيرات، كما تم حساب الصدق التمييزي من خلال نتائج التحليل العاملي التوكيدي، وذلك كما يظهر في الجدولين رقم (٥ ، ٦) التاليين:

**جدول رقم (٦): نتائج التحليل العاملي التوكيدي لنموذج القياس الكلي للدراسة**

| المتغير | معاملات التحميل المعيارية | قيمة ت (CR) | التباين المستخلص AVE | الثبات المركب CR |
|---|---|---|---|---|
| المتغير المستقل: تطبيق معايير التقرير المالي الدولية | | | | |
| الاعتراف | ٠,٧٩٨ | ثابت | | |
| القياس | ٠,٦٨٤ | ***٢٣,٥٤١ | ٠,٧٤٠ | ٠,٧٦٣ |
| العرض | ٠,٧١٤ | ***٢٢,٦٨١ | | |
| الافصاح | ٠,٧٦٣ | ***٢٣,٤٧١ | | |
| المتغير التابع الأول: جودة التقرير المالي بما يحقق الميزة التنافسية للشركات | | | | |
| فجوة الاستحقاقات | ٠,٧٨٥ | ثابت | | |
| الملاءمة | ٠,٧٦٨ | ***٢٢,٩٧١ | ٠,٧٥٤ | ٠,٨٢١ |
| العرض العادل | ٠,٧٩٨ | ***٢١,٥٨١ | | |
| القابلية للمقارنة | ٠,٧٠٦ | ***٢٠,٩٢٤ | | |

| المتغير | معاملات التحميل المعيارية | قيمة ت (CR) | التباين المستخلص AVE | الثبات المركب CR |
|---|---|---|---|---|
| التوقيت المناسب | ٠,٧٦٠ | ***٢٤,٦٢٣ | | |
| القابلية للفهم | ٠,٧٥٨ | ***٢٢,٩٥٨ | | |
| الميزة التنافسية | ٠,٧٠٥ | ***٢١,٤٥٨ | | |
| المتغير التابع الثاني: دعم وترشيد قرارات الأطراف ذوي المصلحة | | | | |
| قرار الاقراض | ٠,٧١٥ | ثابت | ٠,٧٢٠ | ٠,٧٩٦ |
| قرار الاستثمار | ٠,٧٦٥ | ***٢٥,٣٥٤ | | |
| قرار التصنيف الائتماني | ٠,٦٧٩ | ***٢٤,٧٢٦ | | |

- جميع المعاملات المعيارية مقبولة حيث يرى Hair, et al., (2014) أن قيم المعاملات المعيارية المقبولة لابد وأن تكون مساوية أو أكبر من ٠,٥، ومن ثم لن يتم حذف أي عبارة من عبارات قائمة الاستقصاء.
- تظهر قيم ت (CR) أن جميع التحميلات المعيارية معنوية احصائياً عند (٠,٠٠١)، كما أن قيم الصدق التقاربي المعبر عنه بمتوسط التباين المستخلص (AVE) والثبات المركب (CR) ذات قيم كبيرة، حيث كانت قيم الثبات المركب أكبر من ٠,٦، ومن ثم قبول الصدق التقاربي للنموذج وذلك لارتفاع متوسط التباين عن

٠,٥ حيث أن قيم AVE المقبولة لابد وأن تكون مساوية أو أكبر من ٠,٥. وهذا يعني أن المتغير الضمني قادر على تفسير ٥٠٪ فأكثر من التباين في المتغيرات الظاهرة وأن الباقي يرجع الى خطأ في القياس مما يعتبر دليلاً على أن جميع الأبعاد تقيس المتغيرات المرتبطة بها وتؤكده الصدق المشترك.

- **الصدق التمييزي لمتغيرات الدراسة:**

يشير الصدق التمييزي الى مدى تميز أو تباين المتغيرات الضمنية، ويتم حسابه من خلال مقارنة قيم الارتباط بين المتغير مع غيره من المتغيرات بمتوسط التباين المستخلص AVE لهذا المتغير، ويتوفر الصدق التمييزي عندما يكون متوسط التباين المستخلص للمتغير أكبر من أي قيمة من متوسط قيم الارتباط بين هذا المتغير وغيره من المتغيرات. وتم حساب الصدق التمييزي بين متغيرات الدراسة من خلال حساب التباين المشترك بين المتغيرات والتأكد من أن هذه التباينات أقل من متوسط التباين المحسوب لكل متغير، ويعرض الجدول رقم (٧) مصفوفة التباين المشترك بين متغيرات الدراسة.

جدول رقم (٧): مصفوفة التباين المشترك بين متغيرات الدراسة

| | المتغير المستقل: تطبيق معايير التقرير المالي الدولية | المتغير التابع الأول: جودة التقرير المالي بما يحقق الميزة التنافسية للشركات | المتغير التابع الثاني: دعم وترشيد قرارات الأطراف ذوي المصلحة |
|---|---|---|---|
| المتغير المستقل: تطبيق معايير التقرير المالي الدولية | ٠,٨٦٠ | | |
| المتغير التابع الأول: جودة التقرير المالي بما يحقق الميزة التنافسية للشركات | ٠,٨٥٥ | ٠,٨٦٨ | |
| المتغير التابع الثاني: دعم وترشيد قرارات الأطراف ذوي المصلحة | ٠,٨٥١ | ٠,٨٤١ | ٠,٨٤٩ |

وفقاً للنتائج المعروضة في الجدول رقم (٧) يتضح أن قيم متوسط التباين المحسوب لكل متغير، أكبر من قيم التباين المشترك بين هذا المتغير وغيره من المتغيرات الأخرى، لأن قيم التباين المستخلص ≤ ٠,٥، وهذا يعني أن المتغير الضمني قادر على تفسير ٥٠٪ من التباين في المتغيرات الظاهرة والباقي يرجع الى الخطأ في القياس

ب- **اختبار النموذج الهيكلي للدراسة (فروض الدراسة):**

بناء على مؤشرات جودة التوافق المقبولة لنموذج القياس، بالاضافة الى تمام التأكد من صلاحية جميع المتغيرات في نموذج القياس من حيث الثبات، والصدق المشترك (متوسط التباين

المشترك)، والصدق التمييزي. تأتي مرحلة اختبار النموذج الهيكلي وتعتبر المرحلة الأساسية والثانية للتحليل، ويهدف النموذج الهيكلي أو البنائي الى اختبار فروض الدراسة، حيث يتكون من المتغيرات الخارجية Exogenous، وهي متغيرات تطبيق معايير التقرير المالي الدولية بأبعاده، أما المتغيرات التابعة فيتمثل أولهما في جودة التقرير المالي بما يحقق الميزة التنافسية للشركات، وثانيهما في دعم وترشيد قرارت الأطراف ذوي المصلحة. ولتقييم النموذج الهيكلي تم تقييم جودة التوافق لهذا النموذج وذلك لتحديد ما اذا كان النموذج المفترض يوافق البيانات أم لا. وذلك كما يعرضها الجدول رقم (٨) التالي:

**جدول رقم (٨): مؤشرات جودة النموذج الهيكلي للدراسة**

| المؤشر | الرمز الاحصائي | القيمة | مدى القبول | معيار القبول |
|---|---|---|---|---|
| جودة المطابقة | GFI | ٠,٩٧٥ | مقبول | كلما اقترب من الواحد الصحيح |
| جذر متوسط مربعات البواقي | RMR | ٠,٠٣١ | مقبول | كلما اقترب من الصفر |
| المطابقة المقارنة | CFI | ٠,٩٧٣ | مقبول | كلما اقترب من الواحد الصحيح |
| تاكر لويس | TLI | ٠,٩٦٥ | مقبول | كلما اقترب من الواحد الصحيح |
| الجذر التربيعي لمتوسط مربع الخطأ التقاربي | RMSEA | ٠,٠٢٦ | مقبول | أقل من ٠,٠٨ |

تظهر النتائج المعروضة في الجدول السابق أن مؤشرات جودة التوافق للنموذج الهيكلي جيدة ولا تحتاج الى اجراء أي تعديل، حيث تظهر النتائج ارتفاع مؤشرات جودة التطابق، حيث بلغت قيمة (GFI = 97.5% & CFI = 97.3%) وهي أعلى من ٠,٩٠، كذلك انخفضت قيمة الجذر التربيعي لمتوسط مربعات الخطأ حيث أن (RMSEA = 0.026) بالاضافة الى ارتفاع مؤشر تاكر لويس (TL = 0.965) حيث أنها أعلى من ٠,٩.

ويعرض الشكل رقم (٢) النموذج الهيكلي لمتغيرات الدراسة الذي تم استخدامه في اختبار الفروض

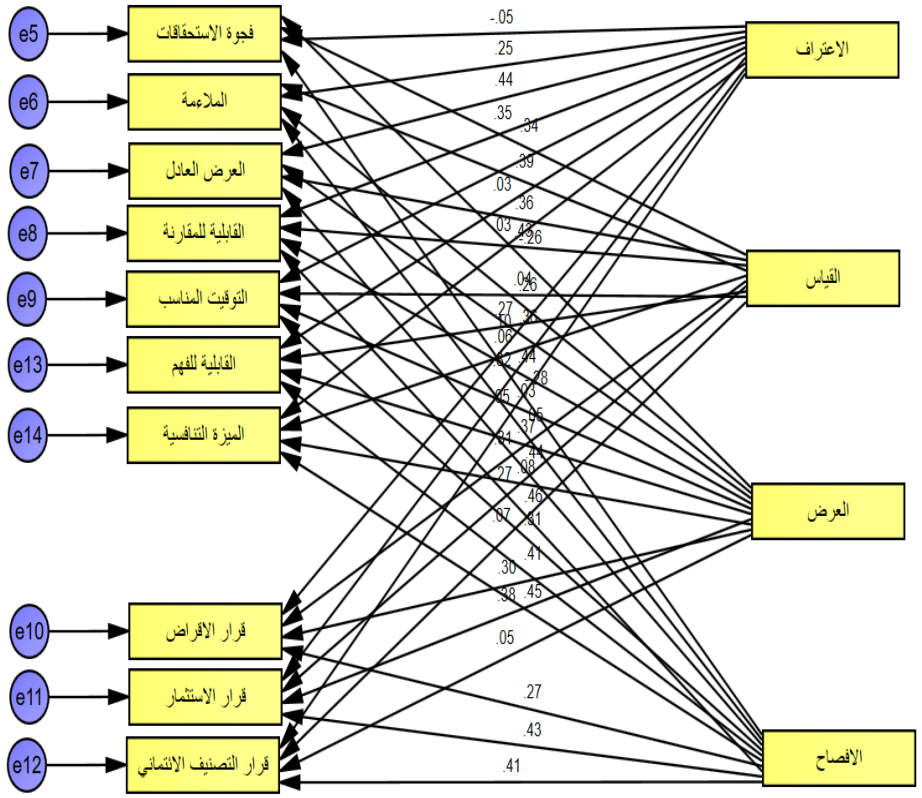


**شكل رقم (٢): النموذج الهيكلي للدراسة**

وفيما يتعلق باختبارات فروض الدراسة وفقاً للنتائج الاحصائية وذلك في ضوء النموذج الهيكلي، ويمكن توضيحها في الجدول رقم (٩) للتأثيرات المباشرة وذلك على النحو التالي:

- **نتائج التأثيرات المباشرة:**

تحتوي الدراسة على أربعة فروض رئيسية ينبثق منها فروض فرعية، ويبين الجدول رقم (٩) قيم معاملات المسار لهذه الفروض في النموذج الهيكلي للدراسة كما يلي:

**جدول رقم (٩): نتائج اختبارات التأثيرات المباشرة في النموذج الهيكلي للدراسة**

| الفرض | المتغيرات المستقلة | المتغيرات التابعة | قيم المعاملات المعيارية Beta | الخطأ المعياري | CR | Sig |
|---|---|---|---|---|---|---|
| ف (١,١) | الاعتراف (X1) | فجوة الاستحقاقات (Y1.1) | ٠,٠٥٠- | ٠,٠٥٧ | ١,٥١١- | ٠,٠٦٧ |
| | القياس (X2) | | ٠,٣٣٩- | ٠,٠٤٨ | ٢,٨٣٥- | ٠,٠٠٢ |
| | العرض (X3) | | ٠,٢٦٤- | ٠,٠٥٠ | ٢,٩٨٧- | ٠,٠٠٠ |
| | الافصاح (X4) | | ٠,٢٧٧- | ٠,٠٦٦ | ٢,٩٨٥- | ٠,٠٠٩ |
| ف (١,٢) | الاعتراف (X1) | الملاءمة (Y1.2) | ٠,٢٥٣ | ٠,٠٥٠ | ٢,٢٦٢ | ٠,٠٠١ |
| | القياس (X2) | | ٠,٣٨٩ | ٠,٠٤٧ | ٢,٥٦٤ | ٠,٠٠٦ |
| | العرض (X3) | | ٠,٢٦٠ | ٠,٠٤٧ | ٢,٧٤٨ | ٠,٠٠٥ |
| | الافصاح (X4) | | ٠,٠٤٧ | ٠,٠٥٢ | ٠,٩٩٨ | ٠,١١١ |
| ف (١,٣) | الاعتراف (X1) | | ٠,٤٣٩ | ٠,٠٦٣ | ٢,٢٥٦ | ٠,٠٠١ |

| الفرض | المتغيرات المستقلة | المتغيرات التابعة | قيم المعاملات المعيارية Beta | الخطأ المعياري | CR | Sig |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | القياس (X2) | العرض العادل (Y1.3) | ٠,٣٥٦ | ٠,٠٧٤ | ٢,٩٢٧ | ٠,٠٠٤ |
| | العرض (X3) | | ٠,٣٦١ | ٠,٠٦١ | ٢,٤٤٤ | ٠,٠٠٩ |
| | الافصاح (X4) | | ٠,٤٣٧ | ٠,٠٤٦ | ٣,٢٣١ | ٠,٠٠٧ |
| ف (١,٤) | الاعتراف (X1) | القابلية للمقارنة (Y1.4) | ٠,٣٥١ | ٠,٠٥٢ | ٣,١١٠ | ٠,٠١٨ |
| | القياس (X2) | | ٠,٤٢٧ | ٠,٠٤٥ | ٣,٠٤٨ | ٠,٠١٢ |
| | العرض (X3) | | ٠,٤٤١ | ٠,٠٤٦ | ٣,٢٣٩ | ٠,٠٠١ |
| | الافصاح (X4) | | ٠,٤٥٧ | ٠,٠٦٩ | ٣,٠٣٨ | ٠,٠١٩ |
| ف (١,٥) | الاعتراف (X1) | التوقيت المناسب (Y1.5) | ٠,٤٠٥ | ٠,٠٤٦ | ٢,٣٠٢ | ٠,٠١٢ |
| | القياس (X2) | | ٠,٠٤١ | ٠,٠٥٨ | ٠,٨٦١ | ٠,٠٧٥ |
| | العرض (X3) | | ٠,٠٢٦ | ٠,٠٥١ | ٠,٧١٦ | ٠,٠٨٤ |
| | الافصاح (X4) | | ٠,٣٠٩ | ٠,٠٦٣ | ٢,٤٢٩ | ٠,٠١٢ |
| ف (١,٦) | الاعتراف (X1) | | ٠,٠٢٥ | ٠,٠٤٩ | ٠,٩٩٨ | ٠,١١٣ |

| الفرض | المتغيرات المستقلة | المتغيرات التابعة | قيم المعاملات المعيارية Beta | الخطأ المعياري | CR | Sig |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | القياس (X2) | القابلية للفهم (Y1.6) | ٠,٢٧٤ | ٠,٠٤٦ | ٢,٢٥٦ | ٠,٠٢٥ |
| | العرض (X3) | | ٠,٣٧٠ | ٠,٠٥٣ | ٣,٢٠٦ | ٠,٠١٥ |
| | الافصاح (X4) | | ٠,٤١٢ | ٠,٠٧٣ | ٢,٢٨٢ | ٠,٠١٦ |
| ف (١,٧) | الاعتراف (X1) | الميزة التنافسية(Y1.7) | ٠,٠٢٧ | ٠,٠٦١ | ٠,٥٩٤ | ٠,١١٥ |
| | القياس (X2) | | ٠,٠٥٧ | ٠,٠٤٦ | ٠,٨٩٨ | ٠,١٠٣ |
| | العرض (X3) | | ٠,٠٨١ | ٠,٠٥٨ | ٠,٨٠٥ | ٠,١٠٩ |
| | الافصاح (X4) | | ٠,٤٥٤ | ٠,٠٧٢ | ٢,٤٥٦ | ٠,٠٠٤ |
| ف (٢,١) | الاعتراف (X1) | قرار الاقراض (Y2.1) | ٠,٠٩٩ | ٠,٠٧٣ | ٠,٤٦٠ | ٠,١٢٣ |
| | القياس (X2) | | ٠,٣١٣ | ٠,٠٤٥ | ٢,٣٨٥ | ٠,٠٠٤ |
| | العرض (X3) | | ٠,٣٠٢ | ٠,٠٥٠ | ٢,٥٩٤ | ٠,٠٢٥ |
| | الافصاح (X4) | | ٠,٢٧٠ | ٠,٠٧٠ | ٣,٠٨٤ | ٠,٠٢٢ |
| ف (٢,٢) | الاعتراف (X1) | قرار الاستثمار (Y2.2) | ٠,٣١٨ | ٠,٠٥٨ | ٢,٦٤٩ | ٠,٠٠٣ |
| | القياس (X2) | | ٠,٢٦٥ | ٠,٠٧١ | ٣,٠٨٢ | ٠,٠١٢ |

| الفرض | المتغيرات المستقلة | المتغيرات التابعة | قيم المعاملات المعيارية Beta | الخطأ المعياري | CR | Sig |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | العرض (X3) | | ٠,٣٨٣ | ٠,٠٧٣ | ٢,٤٠٤ | ٠,٠٢٤ |
| | الافصاح (X4) | | ٠,٤٣٤ | ٠,٠٦٧ | ٢,٢٥٥ | ٠,٠٠٤ |
| ف (٢,٣) | الاعتراف (X1) | قرار التصنيف الائتماني (Y2.3) | ٠,٠٥٣ | ٠,٠٥٢ | ٠,٨٤٥ | ٠,١٠٥ |
| | القياس (X2) | | ٠,٠٧١ | ٠,٠٦٥ | ٠,٣٤٦ | ٠,١٠٩ |
| | العرض (X3) | | ٠,٠٤٦ | ٠,٠٦٨ | ٠,٨٤٤ | ٠,١٠١ |
| | الافصاح (X4) | | ٠,٤٠٧ | ٠,٠٦٥ | ٢,٢٧١ | ٠,٠١٣ |

ويتضح من الجدول رقم (٩) ما يلي:

- **ينص الفرض الأول على أنه " لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتبنى تطبيق معايير التقارير المالية الدولية IFRS في الإفصاح الملائم عن المعلومات المالية على تحسين جودتها وتحقيق ميزة تنافسية للشركات المقيدة في البورصة المصرية". وفي اطار تعدد أبعاد المتغير المستقل والتابع للدراسة، يمكن للباحث عرض نتائج اختبار هذا الفرض الاحصائي من خلال الفروض الفرعية التالية:**

- طبقاً لما ورد بنتائج الجدول رقم (٩) يتبين معنوية المتغيرات المستقلة (القياس، والعرض والافصاح) بالفرض الفرعي الأول حيث أن ($\beta$ = -0.339, -0.264, -0.277; Sig. = 0.002, 0.000, 0.009 < 0.05)، ويتبين أنها تحمل اشارة سالبة، أي أن زيادة مستويات القياس والعرض والافصاح يؤدي الى انخفاض مستوى فجوة الاستحقاقات مما يزيد من جودة التقارير المالية بما يحقق ميزة تنافسية للشركات.
- ويتبين معنوية المتغيرات المستقلة (الاعتراف، والقياس، والعرض) بالفرض الفرعي الثاني حيث أن ($\beta$ = 0.253, 0.389, 0.260; Sig. = 0.001, 0.006, 0.005 < 0.05)، ويتبين أنها تحمل اشارة موجبة، أي أن زيادة مستويات الاعتراف والقياس والعرض يؤدي الى زيادة مستوى الملاءمة مما يزيد من جودة التقارير المالية بما يحقق ميزة تنافسية للشركات.
- ويتبين معنوية المتغيرات المستقلة (الاعتراف، والقياس، والعرض، والافصاح) بالفرض الفرعي الثالث حيث أن ($\beta$ = 0.439, 0.356, 0.361, 0.437; Sig. = 0.001, 0.004, 0.009, 0.007 < 0.05)، ويتبين أنها تحمل اشارة موجبة، أي أن زيادة مستويات الاعتراف والقياس والعرض والافصاح يؤدي الى زيادة مستوى العرض العادل مما يزيد من جودة التقارير المالية بما يحقق ميزة تنافسية للشركات.
- ويتبين معنوية المتغيرات المستقلة (الاعتراف، والقياس، والعرض، والافصاح) بالفرض الفرعي الرابع حيث أن ($\beta$ = 0.351, 0.427, 0.441, 0.457; Sig. =

(0.05 > 0.019 ,0.001 ,0.012 ,0.018، ويتبين أنها تحمل اشارة موجبة، أي أن زيادة مستويات الاعتراف والقياس والعرض والافصاح يؤدي الى زيادة مستوى القابلية للمقارنة مما يزيد من جودة التقارير المالية بما يحقق ميزة تنافسية للشركات.

- ويتبين معنوية المتغيرات المستقلة (الاعتراف، والافصاح) بالفرض الفرعي الخامس حيث أن (β = 0.405, 0.309; Sig. = 0.012, 0.012 < 0.05)، ويتبين أنها تحمل اشارة موجبة، أي أن زيادة مستويات الاعتراف والافصاح يؤدي الى زيادة مستوى التوقيت المناسب مما يزيد من جودة التقارير المالية بما يحقق ميزة تنافسية للشركات.
- ويتبين معنوية المتغيرات المستقلة (القياس، والعرض، والافصاح) بالفرض الفرعي السادس حيث أن (β = 0.274, 0.370, 0.412; Sig. = 0.025, 0.015, 0.016 < 0.05)، ويتبين أنها تحمل اشارة موجبة، أي أن زيادة مستويات القياس، والعرض، والافصاح يؤدي الى زيادة مستوى القابلية للفهم مما يزيد من جودة التقارير المالية بما يحقق ميزة تنافسية للشركات.
- ويتبين معنوية المتغيرات المستقلة (الافصاح) بالفرض الفرعي السابع حيث أن (β = 0.454; Sig. = 0.004 < 0.05)، ويتبين أنها تحمل اشارة موجبة، أي أن زيادة مستويات الافصاح يؤدي الى زيادة مستوى الميزة التنافسية للشركة.
- وبناء على نتائج الفروض الفرعية يمكن للباحث قبول الفرض الاحصائي الرئيسي الأول على الشكل البديل التالي: يوجد تأثير طردي ذو دلالة احصائية لتبني تطبيق

معايير التقارير المالية الدولية IFRS في الإفصاح الملائم عن المعلومات المالية على تحسين جودتها وتحقيق ميزة تنافسية للشركات المقيدة في البورصة المصرية

- **ينص الفرض الثاني على أنه "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتبنى تطبيق معايير التقارير المالية الدولية IFRS على ترشيد ودعم قرارات أصحاب المصالح". وفي اطار تعدد أبعاد المتغير المستقل والتابع للدراسة، يمكن للباحث عرض نتائج اختبار هذا الفرض الاحصائي من خلال الفروض الفرعية التالية:**

- طبقاً لما ورد بنتائج الجدول رقم (٩) يتبين معنوية المتغيرات المستقلة (القياس، والعرض والافصاح) بالفرض الفرعي الأول حيث أن ;($\beta$ = 0.313, 0.302, 0.270 (Sig. = 0.004, 0.025, 0.022 < 0.05)، ويتبين أنها تحمل اشارة موجبة، أي أن زيادة مستويات القياس والعرض والافصاح يؤدي الى زيادة دعم وترشيد قرار الاقراض.
- ويتبين معنوية المتغيرات المستقلة (الاعتراف، والقياس، والعرض، والافصاح) بالفرض الفرعي الثاني حيث أن = Sig.; 0.434, 0.383, 0.265, 0.318 = $\beta$) (0.003, 0.012, 0.024, 0.004 < 0.05)، ويتبين أنها تحمل اشارة موجبة، أي أن زيادة مستويات الاعتراف والقياس والعرض والافصاح يؤدي الى زيادة دعم وترشيد قرار الاستثمار.
- ويتبين معنوية المتغيرات المستقلة (الافصاح) بالفرض الفرعي الثالث حيث أن ($\beta$ = 0.407; Sig. = 0.013 < 0.05)، ويتبين أنها تحمل اشارة موجبة، أي أن زيادة مستويات الافصاح يؤدي الى زيادة زيادة دعم وترشيد قرار التصنيف الائتماني.

- وبناء على نتائج الفروض الفرعية يمكن للباحث قبول الفرض الاحصائي الرئيسي الثاني على الشكل البديل التالي: يوجد تأثير طردي ذو دلالة احصائية لتبنى تطبيق معايير التقارير المالية الدولية IFRS على ترشيد ودعم قرارات أصحاب المصالح

**الخلاصة والنتائج:**

**هدفت الدراسة الى تحليل العلاقة بين تبني معايير التقرير المالي الدولية IFRS وتحسين جودة التقارير المالية بما يحقق الميزة التنافسية للشركات، وبما يدعم قرارات كافة الأطراف ذوي المصلحة، ولتحليل هذه العلاقة اعتمدت الدراسة على عينة من العاملين بالشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية المصري وهو ما أسفر عن عينة من هؤلاء العاملين بتلك الشركات تبلغ ٣٩٢ مفردة. وفي هذا الصدد توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج النظرية والعملية التيم يمكن للباحث عرضها على النحو التالي:**

**أولاً: نتائج الدراسة النظرية:**

- **تطبيق معايير التقرير المالي الدولية يكتنفه العديد من الصعوبات في الدول المختلفة على الرغم من قدرته على تضييق فجوة الخيارات المحاسبية.**
- **تفضل العديد من الدول اللجوء الى استخدام الطرق التكيفية مع تطبيق معايير التقرير المالي الدولية وذلك لاختلاف البيئات التطبيقية لتلك المعايير ولا سيما في الدول النامية.**

- تضييق فجوة الخيارات المحاسبي باصدارات معايير التقرير المالي الدولية يجعل من الأهمية بمكان تعزيز قدرة الأطراف ذوي المصلحة على اتخاذ القرارات الاستثمارية الرشيدة لعدم قدرة الادارة على المراوغة.
- يسهم تطبيق معايير التقرير المالي الدولية في اجبار الوكالات الائتمانية على وضوح تصنيفاتها الائتمانية بسبب توحيد المعالجات المحاسبية التي تعزز من قابلية القوائم المالية للمقارنة

**ثانياً: نتائج الدراسة الميانية:**

- وجود تأثير طردي معنوي لتبني معايير التقرير المالي الدولية بأبعادها الخاصة بالاعتراف والقياس والعرض والافصاح على تحسين جودة التقارير المالية بما يحقق الميزة التنافسية للشركات.
- وجود تأثير طردي معنوي لتبني معايير التقرير المالي الدولية بأبعادها الخاصة بالاعتراف والقياس والعرض والافصاح على ترشيد ودعم قرارات الأطراف ذوي المصلحة.

**ثالثاً: حدود ومجال الدراسة وتوصيات البحوث المستقبلية:**

في ضوء طبيعة الدراسة وأهميتها وأهدافها وفروضها لم يتعرض الباحث إلى الأتى:

١ ــتحليل العلاقة بين تطبيق معايير التقرير المالية وقيمة المنشأة في اطار مهددات خطر انهيار سعر السهم.

٢ ـــ دراســة دور معايير التقرير المالي الدولية في تعديل الاطار المفاهيمي لاعداد التقارير المالية بادراج خصائص التحظ المحاسبي

٣ ــ دراسة دور معايير التقرير المالي الدولية في تعزيز الكفاءة الاستثمارية الداخلية للشركات في اطار محفزات الاحتفاظ بالنقدية في ظل ما تعانيه الدولة من أزمات اقتصادية.

وعلى ذلك يوصي الباحث بإجراء البحوث المستقبلية في هذا الشأن.

**رابعاً: التوصيات:**

١ . ضرورة قيام الشركات بتقديم مزيداً من التقارير المالية الأكثر وضوحاً وإفصاحاً وشفافية وتتميز بجودة عالية معتمدة في إعدادها على المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) لتقديمها للمستثمرين لتحفيزهم على الدخول والاستثمار.

٢ . تعزيز ورفع دور الشركات في نشر المعلومات الضرورية وعدم تباينها للمستثمرين لزيادة ثقتهم بما توفره هذه الشركات من بيانات ومعلومات مالية والمعدة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية (IFRS).

٣ . ضرورة زيادة الوعي الاستثماري المناسب للمستثمرين والشركات الاستثمارية على ما يحققه تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) من منافع استثمارية عديدة.

٤ . ضرورة قيام الشركات بتوفير كادر مؤهل علمياً ومهنياً من خلال عقد دورات تدريبية وورش عمل للعاملين لديها والاستعانة بخبراء في مجال المعايير الدولية (IFRS) بهدف تطوير كفاءة معدي القوائم المالية لكي يكونوا قادرين على كيفية تطبيق هذه المعايير وما يرتبط بها من أمور فنية وعلمية وعملية.

٥ . اهتمام الجهات المعنية بعقد دورات وندوات حول المنافع المترتبة على تطبيق معايير التقارير المالية الدولية.

٦ . إدخال التعديلات الحديثة على معايير المحاسبة لمواكبة التطورات في بيئة معايير التقارير المالية الدولية.

## المراجع

### أولاً: المراجع باللغة العربية:

**(١) الدوريات:**


١. إبراهيم، طارق وفيق، (٢٠١٩)، "المحاسبة القضائية كآلية لضبط وتطوير أداء التقارير المالية في ضوء معايير إعداد التقارير المالية IFRS"، **مجلة البحوث المحاسبية**، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الثاني، المجلد ٦.

٢. أحمد، محمد رمضان إبراهيم أحمد، (٢٠١٨)، "نموذج مقترح لقياس جودة المعلومات المحاسبية كمدخل لرفع كفاءة سوق الأوراق المالية في ضوء IFRS"، **مجلة البحوث التجارية المعاصرة**، كلية التجارة، جامعة سوهاج، العدد الثاني، المجلد ٢٥.

٣. السيد، مؤمن فرحات"، "قياس أثر تطبيق معايير IFRS في ضوء آليات الحوكمة على جودة الأرباح والقدرة التفسيرية للمحللين الماليين"، **مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية**، جامعة الإسكندرية، العدد الأول، المجلد الخامس، ٢٠٢١.

٤. الحسيني، وليد حمدي، "تأثير تغيرات المعايير الدولية إلعداد التقارير المالية على جودة المعلومات المالية"، **المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية**، كلية التجارة، جامعة دمياط، المجلد الثاني، العدد الأول، الجزء الثاني، ٢٠٢١، ص ٤٧٦.

٥. العنزي، هديل حسين، (٢٠٢٢)، "أثر جودة المعلومات المحاسبية الإلكرتونية على ترشيد قرارات المستثمرين بالبورصة الكويتية"، **المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية**، كلية التجارة، جامعة مدينة السادات، المجلد الثالث عشر، العدد الثانى، مارس ٢٠٢٢، ص ص ١٧٤٧: ١٧٤٨.

٦.زكي، نهى محمد، "دراسة واختبار العلاقة بين خبرة منشأة مراقب الحسابات وكفاءة الاستثمار بالشركات المقيدة بالبورصة المصرية في ظل جودة المعلومات المحاسبية كمتغير وسيط"، **المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية**، كلية التجارة، جامعة طنطا، المجلد الثاني، العدد الثاني، الجزء الثاني، ٢٠٢١.

٧.رشوان، عبد الرحمن محمد سليمان، (٢٠١٧)، "تحليل العلاقة بين تطبيق حوكمة الشركات وحوكمة تكنولوجيا المعلومات وأثرها على زيادة جودة المعلومات المحاسبية"، **مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية**، مخبر، جامعة أم البواقي، الجزائر، العدد ٨، ٢٠١٧.

٨ . سامي، مجدي محمد، "دور لجان المراجعة في حوكمة الشركات وأثرها على جودة القوائم المالية المنشورة في بيئة الأعمال المصرية"، **مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية**، العدد ٢، جامعة الإسكندرية، المجلد ٤٦، ٢٠٠٩.

٩ . عبد التواب، محمد عزت، "أثر التحول الرقمي نحو تطبيق تكنولوجيا سلاسل الكتل في منشآت الأعمال على تحسين جودة المعلومات المحاسبية وتعزيز فعالية حوكمة الشركات"، **مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية**، العدد الثالث، المجلد الرابع، ٢٠٢٠.

١٠. عبد الكريم، زرفاوي؛ ياسمينة، عمامرة، (٢٠١٨)، "أثر الافصاح وفق معايير المحاسبة الدولية على جودة المعلومة المحاسبية"، **مجلة البحوث والدراسات التجارية**، العدد الرابع، ص ص ٣١٣، ٣١٥.

١١.عزام، عبد المجيد محمد، "أثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية على منفعة المعلومات"، **مجلة البحوث المالية والتجارية**، المجلد ٢١، العدد ٣، ٢٠٢٠.

١٢. شحاته، أحمد بسيوني محمد، (٢٠١٣)، "مدخل مقترح لتكييف معايير التقرير المالي الدولية وفقاً لمقومات بيئة التقرير المالي في الدول العربية"، **مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية**، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، العدد الأول، المجلد الخمسون، يناير، ص: ص ١ : ٢٤.

١٣. محمد، سعاد السيد، "أثر الإفصاح الإختياري على الأداء المالي للشركات في ظل تبني معايير التقارير المالية الدولية IFRS"، **مجلة البحوث المالية والتجارية**، المجلد ٢٢، العدد ٢، ٢٠٢١.

١٤. مليجى، مجدي عبد الحليم، (٢٠١٣)، "أثر التحول إلى معايير التقارير المالية الدورية على جودة المعلومات المحاسبية في بيئة الأعمال السعودية"، **المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد ٤.

١٥. مليجي، مجدي مليجي عبد الحكيم، (٢٠١٤)، "أثر التحول إلى معايير التقارير المالية الدولية على جودة المعلومات المحاسبية وقيمة الشركات المسجلة في بيئة الأعمال السعودية . دراسة نظرية تطبيقية"، كلية التجارة، جامعة بنها، ص ص ٣: ٤.

١٦. موسى، بوسي حمدي حسن، (٢٠١٩)، "أثر تبني معايير التقرير المالي الدولية على جودة الإفصاح المحاسبي: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية قبل وبعد عام ٢٠١٥"، **مجلة المحاسبة والمراجعة**، كلية التجارة، جامعة بني سويف، ١: ٣٦٥ – ٤٢٨.

## ثانياً: المراجع باللغة الإنجليزية:

**I - Books:**

1 - Vidal-García, J. and M. Vidal. 2020. Chapter 18: "**IFRS Harmonization and Foreign Direct Investment. In Foreign Direct Investments: Concepts, Methodologies, Tools, and Applications**". edited by Information Resources Management Association: 436-453. Available At: http://doi:10.4018/978-1-7998-2448-0.ch018

**II - Periodicals:**

1 - Abdullahi, A. and M. Y. Abubakar. 2017. "Adoption of International Financial Reporting Standards (IFRS) and Measurement of Reporting Quality: A Review of Methodologies .**International Business and Accounting Research Journal**, 1(2):103-108.

2 - Ates, S. 2021. Chapter 33: "Accounting Convergence, Mandatory Adoption of IFRS, and Accounting Quality", **Handbook of Research on Institutional, Economic, and Social Impacts of Globalization and Liberalization** 605-627.

3 - Bassemir, M. and Z. N. Farkas., 2018, "IFRS adoption, reporting incentives and financial reporting quality in private firms", **Journal of Business Finance and Accounting**, 45(7-8): 759-796.

4 - Cho M, Kim S, KimY, Lee B, Lee W., 2021. "IFRS adoption and stock misvaluation: Implication to Korea discount 2021, Research in International Business and Finance", **Research in International Business and Finance** Volume **58**.

5 - Dang, D. Y.; J. A. Akwe and S. B. Garba. 2020. "Credit relevance after mandatory IFRS adoption in deposit money banks of Nigeria A difference-in-differences (D-in-D) approach", Asian Journal ofAccounting Research 5(1): 47-61.

6 - Habib, A.; M. B. U. Bhuiyan and M. M. Hasan. 2019. IFRS adoption, financial reporting quality and cost of capital: a life cycle perspective, **Pacific Accounting Review** 31(3), 497:522.

7 - Nurunnabi, M., Donker, H., Eva K. Jermakowicz., (2022), "The impact of mandatory adoption of IFRS in Saudi Arabia", **Journal of International Accounting, Auditing and Taxation**, Volume 49.

8 - Georgakopoulos, G., Gounopoulos, D., Huang, C., Patsika, V., (2022), "The impact of IFRS adoption on IPOs management earnings forecasts in Australia", **Journal of International Accounting, Auditing and Taxation**, Vol. 48.

9 - Ibikunle, G.; D. Mare and Y. Sun. 2020. "The paradoxical effects of market fragmentation on adverse selection risk and market efficiency", **The European Journal of Finance** 26 (14): 1439-1461.

10- Key, K. G. and J. E. Kim. 2020, "IFRS and accounting quality: Additional evidence from Korea", **Journal of International Accounting , Auditing and Taxation** 39.

11- Philiph Brown,John Preiato and Ann Tarca.(2014), "Measuring Country Differences in Enforcement of Acounting Standards:An Audit and Enforcement Proxy", **Journal of Business&Accounting**, (41)(1)&(2):1-52.

12- Zhai, J. and Wang, Y., (2016), "Accounting information quality, governance efficiency and capital investment coice", **China Journal of Acocunting Research**, 9 (4), 251:266.

**II - Research:**

1 - International Accounting Standards Board, (2018), Conceptual Framework of Financial Reporting.

# The impact of applying international financial reporting standards on the appropriate disclosure of financial information And improve its quality to rationalize and support decision-making

"A field study on companies listed on the Egyptian Stock Exchange"

**Dr. Mohamed El-Sayed Mohamed Abou zied**

Accounting Instructor - Accounting Department

Raya High Institute for Management and Foreign Trade

**ABSTRACT**

**The research aimed to study the role of international financial reporting standards in improving the quality of financial information to rationalize stakeholder decisions. To achieve the research goal and test its hypotheses, the researcher conducted a field study on companies listed on the Egyptian Stock Exchange by applying it to a sample consisting of a group of workers in those companies, which numbered 392 individuals. The researcher used the descriptive analytical method by reviewing the literature related to the subject of the study. He also relied on a survey list specially prepared to collect the study data. The systematic random sampling method was**

also used, and the statistical program SPSS-V26 was used. The analysis was conducted using appropriate statistical methods, such as statistics methods. Descriptive, regression models and path analysis. The study concluded several results, the most important of which are: that there is a significant positive effect of adopting international financial reporting standards with their dimensions of recognition, measurement, presentation and disclosure on improving the quality of financial reports in order to achieve competitive advantage for companies. There is also a significant positive effect of adopting financial reporting standards. International standards, with their dimensions of recognition, measurement, presentation and disclosure, help rationalize and support the decisions of stakeholders. The study recommended a set of recommendations, including: the need to increase appropriate investment awareness for investors and investment companies on the many investment benefits achieved by applying the International Financial Reporting Standards (IFRS), and the need for

**companies to provide scientifically and professionally qualified staff by holding training courses and workshops for their employees. And seeking the help of experts in the field of international standards (IFRS) with the aim of developing the competence of financial statement preparers so that they are able to apply these standards and the technical, scientific and practical matters associated with them.**

**Keywords:** International financial reporting standards, quality of financial information, rationalizing stakeholder decisions, companies listed on the Egyptian Stock Exchange.